الأمم المتحدة

A/57/PV.3

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

الجلسة العامة **٣**
الخميس، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

خطاب يدلي به السيد لويس أنخيل غونزاليس ماتشي، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية باراغواي.

اصطحب السيد لويس أنخيل غونزاليس ماتشي، رئيس جمهورية باراغواي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لويس أنخيل غونزاليس ماتشي، رئيس جمهورية باراغواي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس غونزاليس ماتشي (تكلم بالاسبانية): أولا، أود أن أعرب عن شكري للجمعية التي انعقدت للاستماع إلى موقف باراغواي. ثانيا، يجب علي أن أعتذر لكم إن كنتُ قد قطعتُ عليكم فترة الغداء.

دعوني أبدأ خطابي في المناقشة العامة بالإعراب عن اغتباط وفدي برئاستكم، سيدي، لأعمال الجمعية العامة. إن صفاتكم الشخصية والمهنية ستضمن أن أعمالنا ستنجح، ولكم أن تعتمدوا على تأييد وفد باراغواي الدائم والدائب. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكرنا للأمين العام، كوفي عنان على التقرير الذي تقدم به عن أعمال منظمتنا، مما يؤكد أهمية تلك الأعمال في إطار عالم اليوم. إن الحاجة لا تتطلب من كل الدول الأعضاء أن تؤيد تلك الأعمال فحسب، بل وأن تجعلها أكثر قوة ومرونة في استجابتها للتحديات الجديدة.

وكذلك أود أن أعرب عن ترحيب بلادي وارتياحها لانضمام الاتحاد الكونفدرالي السويسري إلى هذه المنظمة وكذلك الإضافة المرتقبة لتيمور الشرقية إلى عضوية الأمم المتحدة. وبانضمام هذين العضوين الجديدين، نكون قد خطونا خطوة هامة إلى الأمام لتحقيق عالمية العضوية التي تصبو إليها المنظمة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-58694 (A)
0258694

لقد قدمت لنا أحداث العام الماضي، وبعضها يبشر بالخير وبعضها الآخر يثبط الهمم الدليل القاطع على دور الأمم المتحدة، كما أكدت حقيقة أن إصلاح المنظمة قد غدا الآن، أكثر من ذي قبل، تحديا ملحا وعاجلا. إن ما يدور في خلدي الآن هو الحاجة إلى إصلاح كامل للهيئات ولبنيانها ولوظائفها، وكذلك للتغيرات التي طرأت مما يمكّن هذه المنظمة من مواجهة التحديات الجديدة التي برزت على المسرح الدولي بسرعة غير متوقعة، بصورة أكثر فعالية.

من ذا الذي كان يدور بخلده حينما أنشئت هذه المنظمة منذ خمسين عاما أننا في هذه الدورة الحالية للجمعية العامة سنرحب في الأمم المتحدة بدولتين كعضوين جديدين: سويسرا، الدولة التي حفظت مكانها ولعبت دورها دائما في التاريخ على المسرح الدولي؛ وتيمور الشرقية التي شهدنا مولدها منذ أشهر قلائل، مما يرجع الفضل فيه إلى حد كبير إلى تدخل الأمم المتحدة؟ كما أننا لم نكن لنتصور منذ عقود قليلة ماضية أننا سنشهد هذا العام حدثا من أكثر الأحداث أهمية في مجال حقوق الإنسان، ألا وهو إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ومن ذا الذي كان يفكر، منذ سنة واحدة، أننا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ سنشهد بأم أعيننا أحد أحداث التاريخ الأكثر مأساوية والأكثر استعصاء على الفهم، ليس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، ولكن في تاريخ البشرية جمعاء، وأنه عقب ذلك الحدث مباشرة سيجد المجتمع الدولي نفسه وقد اتحد للرد بأكثر الصور حسما لمحاربة الإرهاب الدولي؟

وتُظهر لنا تلك الأحداث أن العالم المعاصر لم يعد كما كان في زمن مؤسسي المنظمة. ومن بين الأسباب الأخرى أنها تحدد ماهية إصلاح مؤسساتنا وتقتضي ذلك الإصلاح. لذلك من الضروري أن نعطي أولوية لعمل الأمم المتحدة، ليس لكي تستجيب المنظمة بشكل أكثر كفاءة للأحداث السياسية فحسب، ولكن لكي تكفل أيضا التنمية المستدامة بحيث تصل فوائدها إلى كل شخص، أينما كان يعيش ويعمل ولديه دار.

وبلا شك أن الأمم المتحدة المجددة والمعاد تنظيمها سوف تسعى في نهاية المطاف إلى تحقيق رفاهة كل واحد من مواطنينا. والقرارات التي نتخذها في هذا الصدد خلال الشهور القادمة سوف تهدي وترشد بلداننا والبشرية في المستقبل. وبالتالي لا يمكن أن نقتصر على الأعمال السطحية أو مجرد الأعمال الإجرائية؛ لابد أن نحقق نقلة فعلية.

وفي هذا الصدد، لابد في المقام الأول أن نعيد التأكيد على الدور الأساسي للجمعية العامة بوصفها الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة، وذلك لأنه أكثر الأجهزة فيها تمثيلا وديمقراطية وعدالة وعالمية. ينبغي أن تشكل الجمعية العامة برلمانا للعالم أجمع تتمكن فيه كل الدول، بصرف النظر عن حجمها أو موقعها، من عرض ومناقشة آرائها بشأن مختلف المسائل الهامة التي تشغلنا والتعبير عنها. ولا يمكن للجمعية العامة أن تبقى محفلا لمجرد القيام بمهام روتينية على أساس جدول أعمال تم تحديده سلفا ومتكرر، وأن تكون بياناتنا مجرد دروس في البلاغة لم يعد أحد يستمع إليها. ولهذا السبب فإننا نساند بقوة عملية إعادة تنشيط الجمعية العامة والتي ينبغي أن تستمر وأن تركز على هذا الاتجاه. وينبغي أن نحقق تغييرات حقيقية وعميقة حتى نعزز فعالية وكفاءة الجمعية العامة.

ولن يكون لأي إصلاح للجمعية العامة أية فعالية دون أن يتم الإصلاح الذي انتظرناه طويلا لمجلس الأمن. وحتى يتم إصلاح هذا الجهاز المسؤول عن السلم والأمن الدوليين لا نستطيع التحدث عن منظمة تواكب الزمن الذي نعيش فيه. ولهذا السبب علينا أن نزيد عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين، وعلينا أيضا أن ندرج البلدان النامية والمتقدمة

على حد سواء، وأن نأخذ في اعتبارنا أن البلدان النامية غير ممثلة بشكل كامل في هذا الجهاز الهام. وفي الوقت ذاته يجب أن يؤدي هذا الإصلاح تدريجيا إلى إلغاء حق النقض للأعضاء الدائمين إلى أن يختفي تماما، وذلك حتى تكون الإجراءات أكثر عدالة وديمقراطية. ونحن نفعل ذلك لكي نتحمل المسؤولية السياسية في هذا المجال.

بعد عام من الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر يجب أن نتساءل ما هي الآثار التي ترتبت عليها في هذه المنظمة، وبالنسبة لكل دولة داخلياً. لقد اتخذت باراغواي موقفا قويا في إدانة الإرهاب الدولي ونفذت بشكل كامل التدابير التي طلبها مجلس الأمن وأقرها، وعززنا الالتزام بعدد من الاتفاقات الدولية القائمة في هذا الصدد. واستجابت حكومتي لمتطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وقدمت حتى الآن تقريرين للجنة التي أنشئت بموجب ذلك القرار. ونحن نكرر هنا تأكيد التزامنا بالعمل في تعاون مع جهود المجتمع الدولي وهذه اللجنة، مثلما فعلنا على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية. وأريد أن أبلغكم أيضا بأن باراغواي، في إطار عمليتها الدستورية، أصبحت طرفا في الاتفاقات الدولية الاثني عشر بشأن الإرهاب. وكنا من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، والتي أقرتها منظمة الدول الأمريكية.

إننا نساند بقوة تعزيز الأساس القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب. ولذلك نأمل أن تنهي دورة الجمعية العامة هذه المفاوضات الخاصة باتفاق دولي شامل لمناهضة الإرهاب، وهو قد اقترحته الهند، بالإضافة إلى اقتراح الاتحاد الروسي الخاص بإبرام اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

ومن الإنجازات الهامة التي تم تحقيقها دخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ. ولقد كنا من أولى الدول البالغ عددها ٦٦ التي صدقت على نظام روما الأساسي هذا حتى يدخل حيز النفاذ. ونحن على قناعة بأن المحكمة ستكون عنصر ردع للانتهاكات غير المقبولة لحقوق الإنسان وللجرائم ضد الإنسانية. ونحن على ثقة بأن عمل المحكمة لن يتم تشويهه أو استغلاله بأية مؤثرات سياسية بل ستحافظ المحكمة على استقلالها وحيادها وأغراضها. ولهذا السبب تناشد باراغواي كل الدول التي لم توقع على النظام الأساسي وتصدق عليه حتى الآن أن تفعل ذلك، لأنه من الضروري للمحكمة أن تكون ذات طابع عالمي حتى تحقق الفعالية. ويتابع بلدي عن كثب المناقشة الجارية حول صلاحيات المحكمة بالنسبة للجرائم التي يشارك فيها أشخاص من دول لم تصدق على النظام الأساسي والتي تتم في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونرحب بتعيين الأمين العام مفوض الأمم المتحدة السامي الجديد لحقوق الإنسان. ونحن على ثقة بأنه سيشرف ذلك المنصب، وهو التعيين الذي أقرته الجمعية العامة. ونحن نشاطره رغبته في وضع برنامج لحقوق الإنسان لا يفرق بين الشعوب والدول بل يوحدها أكثر. وستقدم باراغواي كل المساندة المطلوبة لضمان قيامه بالمهام المكلف بها.

وللمرة الأولى ستصبح باراغواي عضوا في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بدءا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وأنتهز هذه الفرصة لكي أكرر من جديد التزام حكومتي بالتعاون والإسهام في أهم الأعمال النبيلة التي يقوم بها هذا الجهاز. ونحن على استعداد للعمل مع جميع أعضاء اللجنة ومع الدول والكيانات الأخرى.

إننا نواجه اليوم عالما معقدا لا يزال بعيدا تماما عن كونه عالما مستقرا. فما زلنا نشهد المصادمات في كل أنحاء العالم. لذلك نحتاج إلى تكريس جهودنا ومواردنا لعمليات المصالحة بين البشر. وسوف تدعو جمهورية باراغواي دائما

إلى التسوية السلمية للصراعات من خلال الحوار والتفاهم المتبادل والقانون الدولي وتدعمها.

وفي هذا الصدد، نرى أسبابا للقلق الشديد إزاء التردي الخطير للحالة في الشرق الأوسط، حيث يتصاعد العنف وتوجد حالة إنسانية مفزعة وتنتهك الحقوق الأساسية للسكان المدنيين وتُزهق أيضا أرواح الأبرياء من الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء.

ونحن نؤيد بعزم ثابت عمل ''المجموعة الرباعية'' وعمل المجتمع الدولي بوجه عام في جهودهما الرامية إلى ضمان استئناف المفاوضات ومن ثم إحلال السلم الذي تشتد الحاجة إليه في المنطقة. وفي نفس الوقت، وبوصفنا بلداً يلتزم تماماً بالقانون الدولي، تأسف باراغواي لعدم تنفيذ الطرفين حتى الآن للقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن هذا العام والتي تتضمن شروطاً ومرجعيات واضحة.

وتود باراغواي أن تؤكد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ، وعلى وجه الخصوص القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، بغية تمهيد الطريق للتعايش السلمي بين دولتين مستقلتين ، إسرائيل وفلسطين، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

ظل بلدي باراغواي يتابع عن كثب الوضع في أفغانستان. ونحن نرحب بوجود الرئيس كرزاي في هذا الحوار العام ، وهو يستحق احترامنا وتأييدنا الكامل لجهوده التي يبذلها في الاضطلاع بمسؤولياته، ولتنفيذه المهام التي ستوكل إليه في المستقبل. والمجتمع الدولي ملتزم بمواصلة تأييد أفغانستان بغية تمكينها من تحقيق الاستقرار والتنمية اللذين يرغب فيهما شعبها.

وتود حكومة باراغواي مرة أخرى، تمشيا مع الموقف الذي ظلت تتمسك به وتعبر عنه فيما يتعلق بمسألة جمهورية الصين في تايوان ، أن تعيد التأكيد على رغبتها القوية في مناقشة المسألة في إطار العالمية المنصوص عليها في ميثاقنا وعلى أساس من قواعد القانون الدولي، بغية التوصل إلى حل مرضٍ من خلال الحوار فيما بين الأطراف المعنية.

وقد اتسم هذا العام بانعقاد مؤتمرات هامة. إذ انعقدت الجمعية العالمية للشيخوخة في مدريد، والدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، ومؤتمر مونتيري، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية في سياق من التدهور المتزايد للظروف الاقتصادية-الاجتماعية التي تؤثر على العديد من شعوبنا، وبالتالي تزيد من اليأس والإحباط بسبب الافتقار إلى النتائج الملموسة والمحسوسة. ولكي نمنع استمرار تدهور الموقف، نحتاج إلى تصميم سياسي عاجل من جانب جميع الدول الأعضاء على تنفيذ الالتزامات التي أبرمت في تلك المؤتمرات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى زيادة مشاركة البلدان النامية وإدماجها في عملية اتخاذ القرارات السياسية العالمية.

ونتيجة لذلك، ظلت باراغواي تجاهد لتوجيه الموارد المحدودة المتاحة لها إلى المناطق ذات الأولوية الهامة العليا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وخاصة في مجالي التعليم والصحة بحيث أصبحت الآن تشكل معظم ميزانية باراغواي الوطنية. وقد خفضنا أيضاً الإنفاق العسكري إلى أقل من واحد في المائة من إجمالي الناتج القومي، وهي أقل نسبة في تاريخنا. وقد ظللنا نعطي أولوية للإنفاق الحكومي الموجه نحو تشييد الطرق والبنية التحتية للطاقة، مما سيمكننا من إدماج باراغواي في شبكات النقل والطاقة التي ستربط المحيطين الأطلسي والهادئ في أمريكا الجنوبية.

والتنمية المستدامة ، بتعريفها الأوسع الذي عالجناه في جوهانسبرغ، تتطلب بصورة متزايدة حلولا مشتركة في عالم يتسم بالعولمة وكذلك التزامات مختلفة. ولهذا فنحن

نرى أنه من الأساسي أن تشترك البلدان الصناعية في تعزيز خططنا للتنمية. ويجب أن تؤدي المساعدة الرسمية للتنمية دورا مكملا فقط يمكننا من الإدماج السريع للموارد المالية المتاحة – من المصادر الداخلية والخارجية معا – بحيث تتمكن البلدان الأصغر من الاندماج في عالم يتسم بالمنافسة والاستقلال.

والتجارة الحرة إحدى الأدوات التي تتلقى الإطراء بإسراف بوصفها وسيلة للتنمية. وتريد البلدان النامية رؤية التجارة الحرة تسير في مسارين. فنحن نريد دخول أسواق البلدان المتقدمة النمو ونرغب في إزالة التدابير التي تشوه التجارة مثل الدعم الزراعي والمساعدة المحلية للتصدير وسوء استخدام تدابير مكافحة الإغراق.

وإذا ما استمرت هذه الممارسات الحمائية، فستؤدي إلى تأخير مشاركة بلادنا في المزايا المفترضة التي نعتقد أنها تنشأ من التجارة الحرة وستؤدي أيضاً إلى زيادة الفجوة الاجتماعية في جميع صورها. فمكافحة الفقر ليست فقط التزاما سياسيا بل أيضا وقبل كل شيء التزام أخلاقي.

وترحب باراغواي باعتزام الجمعية العامة تكريس يوم – ١٦ أيلول/سبتمبر – للنظر في السبل والوسائل اللازمة لتوفير الدعم للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وستنعقد جلسات عامة رفيعة المستوى وموائد مستديرة تفاعلية . ونحن على ثقة بأن النتائج ستسهم إسهاما حاسماً في تعزيز التزامات جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الإفريقية بأسرها.

وسينعقد الاجتماع الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في العام القادم. وسيتصدى للمشاكل التي تؤثر على بلدان مثل بلدي، مثل التكامل في الأسواق العالمية والتكلفة المرتفعة للغاية المتعلقة بالمرور العابر، والتأخير في الإجراءات الجمركية والقيود والعوائق التقنية على التجارة بالإضافة إلى الحاجة للدعم المالي والاستثمارات المطلوبة في مجال البنية التحتية وتنمية القدرات بغية التغلب على المساوئ الناجمة عن الحرمان من السواحل.

وقد عرضت باراغواي استضافة الاجتماع التحضيري دون الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية للاجتماع الوزاري بغية التحديد الواضح لجميع التدابير الضرورية لمعرفة متطلبات بلدنا وخاصة فيما يتعلق بالمعاملة التفاضلية التي ستمنح للبلاد غير الساحلية عن طريق التزامات جدية في مجالات النقل والجمارك والمناطق المعفاة من الجمارك وفي مجال فتح الأسواق من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء رسوم الإنتاج الخاصة والتدابير الأخرى التي تعيق المشاركة التنافسية للبلدان غير الساحلية في التجارة الدولية.

وفي سياق عملية تحول باراغواي إلى الديمقراطية، وهي عملية يلتزم بها جميع المواطنين على مستوى الدولة والمستوى الإقليمي والمستوى البلدي، ستجرى انتخابات في نيسان/أبريل في العام القادم، ستؤكد مجدداً تكامل الديمقراطية لدينا. ومن سوء الحظ، فمثلما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى وخاصة في أمريكا اللاتينية ، يتعرض النظام الديمقراطي للتهديد نتيجة للفقر المتزايد والوضع الاقتصادي الخطير مما أدى إلى تدهور ظروف معيشة مواطنينا. ولذلك، فيجب أن يحصل بلدنا على ما يستحقه في إطار جهود إيجاد حلول لهذه المشاكل.

وإنني على ثقة باستجابة المنظمة والوكالات المالية وأعضائها الرئيسيين استجابة ملائمة في الوقت الصحيح.

وفي ختام خطابي الأخير لهذه الجلسة العامة بوصفي رئيس جمهورية باراغواي– فولايتي تنتهي طبقاً للدستور في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣– أود أن أؤكد مجدداً التزام بلدي

تجاه هذه المنظمة وثقته بأنها بدورها ستستجيب لآمال وتطلعات شعوبنا في مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن شكر رئيس جمهورية باراغواي على خطابه الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد لويس أنخيل غونزاليس ماتشي، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فوجيسلاف كستونتسه، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

اصطُحب السيد فوجيسلاف كستونتسه، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فوجيسلاف كستونتسه، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كستونتسه (تكلم بالانكليزية): إنه لعظيم الشرف والتكريم لي، بصفتي أول رئيس ليوغوسلافيا ينتخب ديمقراطيا خلال ٦٠ عاما، أن أخاطب هذا الجمع من قادة العالم. وفي ضوء الذكرى الكئيبة التي أحييناها يوم أمس والتحديات التي تواجهنا، أود أن أشاطر الجمعية العامة آرائي بشأن التطورات في جنوب شرقي أوروبا.

وقبل أن أبدأ بسرد ملاحظاتي، اسمحوا لي أن أعبر عن ارتياحي العميق لانتخاب السيد يان كافان ليترأس الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. فخصاله القيادية وخبرته تؤهلانه على نحو فريد لتوجيه أعمال هذه الهيئة الهامة جدا.

وأود أيضا أن أتقدم بالتهنئة لسويسرا على انضمامها إلى الأمم المتحدة، ولتيمور الشرقية على انضمامها المنتظر إلى عضوية الأمم المتحدة.

لقد انقضى عامان تقريبا على عودة الديمقراطية إلى يوغوسلافيا – عامان بذل خلالهما بلدي جهودا متضافرة لتخفيف العواقب التي خلفها عقد من الحرب الأهلية، ولبناء المؤسسات الديمقراطية وإرساء سلطة القانون وإصلاح الأسواق والوفاء بالتزاماته تجاه المجتمع الدولي. وبعد ١٠ سنوات من التأخير، انضمت يوغوسلافيا إلى المجموعة الكبيرة من البلدان الأوروبية الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تبني مستقبلها على أساس القيم المشتركة المتمثلة في احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، واقتصاد السوق الحر، والالتزام بالتكامل الأوروبي والتكامل بين أوروبا والبلدان المطلة على المحيط الأطلسي.

وإن ما يميز بلدي عن معظم دول وسط وشرق أوروبا الأخرى هو أن يوغوسلافيا شهدت أثناء نفس هذا العقد أكبر صراع مسلح في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. فانهيار يوغوسلافيا السابقة، والحرب الأهلية التي شُنت على أرضها، والقصف الجوي من قِبل قوات منظمة حلف شمال الأطلسي الذي أعقب تلك الحرب، أمور كانت لها تأثيرات مستمرة على رفاه مواطني بلدي وعلى رفاه مواطني معظم بلدان جنوب شرقي أوروبا. وتعرف يوغوسلافيا جيدا أن السلام في المنطقة، الذي تحقق بتضحية كبيرة جدا، يجب ألا يتعرض للخطر مرة أخرى.

والجهود التي بذلناها لتحقيق هذه الغاية على مدى العامين الماضيين، والعلاقات السياسية الجيدة التي أقمناها مع جيراننا، عززت أملي في أنه من غير المرجح أن ينشب الآن

أو في المستقبل المنظور صراع مسلح بين دول منطقتنا. ولا تزال توجد أخطار تتهدد السلام الدائم في العالم وفي المنطقة على حد سواء. ويأتي هذا التهديد من التطرف العقائدي والديني والعرقي والسياسي، الذي يغذي الكراهية وينشر الخوف بين شعوبنا.

وغالبا ما ترتبط الجريمة المنظمة بهذا التطرف، وهي شريان الحياة الذي يغذي الإرهاب. ومع أن الإرهاب والجريمة المنظمة في جنوب شرقي أوروبا يتسمان بخصائص مميزة إلى حد ما، فإن للمجموعات الإرهابية والإجرامية المتنفذة صلات عديدة في جميع أنحاء العالم. وإنني هنا لأؤكد من جديد التزام بلدي الراسخ بمكافحة هذا التهديد. وأنا واثق أيضا أن الأمم المتحدة هي المكان المناسب لتنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتخليص العالم من هذا الشر. ولن يكون هذا الكفاح سهلا، ولكن بوسع مجتمع الدول الديمقراطية، إذا عملت هذه الدول مجتمعة، أن ينتصر من خلال التعاون ومواجهة هذه التهديدات برد موحد، بغض النظر عن المكان الذي تنطلق منه هذه التهديدات.

وبالإضافة إلى التدابير الأمنية والعسكرية التي نتخذها، يجب أن نكون ملتزمين أيضا باستخدام أساليب أخرى لإزالة الظروف التي تولد الإرهاب. فيجب أن نهاجم الفقر والظلم العالميين في جميع أنحاء العالم بنفس الالتزام والتصميم الذين نواجه بهما الإرهاب. ويجب أن نمد أيدينا إلى جيل الأطفال الصغار المفقرين، الذين يسعى الإرهابيون لتجنيدهم والتلاعب بعواطفهم، من خلال إعطائهم الأمل في التعليم والفرصة الاقتصادية.

ويتطلب استقرار منطقتنا عملا مستمرا لا من قِبَل دول المنطقة فحسب، بل من قِبَل المجتمع الدولي بأسره أيضا. وقد أجرى بلدي مؤخرا تحولا دستوريا، بتسهيل من الاتحاد الأوروبي، لتحديد العلاقة بين الجمهوريتين اللتين تشكلان عضويته، وهما صربيا والجبل الأسود. وهذا من شأنه أن ييسر تكاملنا مع بقية أوروبا على نحو أيسر وأسرع. ونجاحنا يتطلب نجاح جيراننا. وعندما يتعلق الأمر بالبوسنة والهرسك، تطالب يوغوسلافيا بقوة بالتنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون. وفي الواقع، نحن ضامنون لتلك الاتفاقات.

وكما هو الحال في جميع القضايا الأخرى، هدفنا هو فتح الحدود لا تغييرها. إننا نريد تشجيع تحرك الناس وتدفق السلع، مما يعيد العلاقات المقطوعة التي كانت تجمعنا معا. ويسعدني أن أرى أن هذه السياسة تمخضت عن نتائج هامة، رغم أنه يتعين عليَّ القول إن الانتعاش الاقتصادي البطيء أعاق جهودنا، لا سيما في مجال عودة اللاجئين. وستواصل يوغوسلافيا، بالتعاون مع كرواتيا والبوسنة والهرسك، أداء دورها في بناء الثقة والتعاون بين دولنا الثلاث، مما يعود بالمنفعة على مواطنينا. ومن دواعي فخري أن يوغوسلافيا ستستضيف مؤتمر القمة القادم الذي من المقرر أن تعقده هذه الدول الثلاث في بلغراد في هذا الخريف.

وأشعر بالأسى لأن الحالة في كوسوفو غير مشجعة. فقد أحرز بعض التقدم منذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومنذ أن وصلت بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو إلى المنطقة. وبمساعدة وتفهم كبيرين من الأمين العام السيد كوفي عنان، تم التوصل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى نقطة مضيئة من خلال اتفاق بين الممثل الخاص السيد هانز هايكروب بشأن التعاون بين جمهورية يوغوسلافيا وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. ولسوء الطالع، لا تزال كوسوفو عامل عدم استقرار سياسي ومركزا لشبكات الجريمة المنظمة التي تعبر منطقتنا وتمتد من آسيا الوسطى إلى أمريكا الجنوبية. ومما لا شك فيه أن هذه الشبكات تتعاون مع المجموعات المتطرفة والإرهابية داخل منطقتنا وخارجها.

ومن المشاكل الأخرى مع كوسوفو محنة حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ من مواطني صربيا والجبل الأسود وغير الألبان الآخرين التواقين إلى العودة إلى بيوتهم ولكنهم لا يزالون مشردين، ومعظمهم في وسط صربيا. وعلى عكس الوضع في البوسنة والهرسك، فإن أقل من واحد في المائة من سكان كوسوفو المشردين داخليا عادوا إلى بيوتهم. ومما يزيد الأمر سوءا أنه لم يمط اللثام بعد عن مصير أكثر من ٥ ٠٠٠ مخطوف ومفقود. وخلال العامين الماضيين، امتد عدم الاستقرار في كوسوفو مرتين إلى المناطق المجاورة، أولاهما إلى وادي بريسيفو في جنوب صربيا، ومن ثَمَّ إلى الجزء الغربي من مقدونيا. وعلى الرغم عن مشاركة الصرب وآخرين في مؤسسات المحافظات في كوسوفو، لم يؤد هذا الأمر إلى تحسين الحالة الأمنية أو تحقيق الحرية الكاملة في التحرك. وبدون تحرك فوري وملحوظ في هذين المجالين لا يرجح أن يعود المشردون داخليا بأعداد أكبر. كل هذا، بالإضافة إلى تردد الزعماء السياسيين لألبان كوسوفو في الدخول في حوار معنا، يجعل من المتعذر علينا أن نبدأ مناقشة جادة بشأن الوضع النهائي لكوسوفو.

ولسوف تستمر يوغوسلافيا في الإسهام في تهيئة الظروف المؤدية إلى حل ديمقراطي وسلميا لهذا الموضوع الذي ما زال مفتوحا. واستهدافا لهذه النتيجة، يسرني أننا سنرفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع جارتنا، جمهورية ألبانيا، إلى مستوى السفراء. وإني لواثق من أن التعاون بين بلدينا سيستمر، وأننا سنصبح معا في وضع أفضل للعثور على تسويات للمشاكل القائمة.

دعوني أؤكد أننا نعي بالكامل التزاماتنا الدولية وأننا سنضطلع بتلك الالتزامات، لا لأننا مطالبون بهذا، بل لأننا نود إنشاء مجتمع ديمقراطي قائم على حكم القانون.

(تكلم بالفرنسية)

وأعتقد أن النقطة الأخيرة التي سأذكرها هي أهم نقطة، على المستوى الفكري، لأنها تحدد كل ما عداها. على العالم أن يدرك أن التغير قد طرأ فعلا على يوغوسلافيا وأن أي نظام مستبد لا فرصة له للبقاء هناك بعد الآن. وأحيانا نلمس مشاعر الارتياب تجاه بلدي، ولا يكاد المرء يصدق هذا. ما زال هناك تحيز ضدنا كما لو أن شيئا لم يتغير، بينما تغير بالفعل الكثير وبدرجة كبيرة. وما زال الموقف السياسي في تطور. وما زالت هناك خلافات بين مختلف الأطراف الفاعلة. لكن هذا طبيعي جدا في فترة انتقالية. يجب ألا يستخدم أي شيء كذريعة لاستمرار سياسة الشروط تجاهنا أو لمحاولات للتدخل في شؤوننا الداخلية. وما زلنا نرى أن هذا المنحى غالبا ما ينتج العكس فضلا عن أنه مضيعة للوقت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطُحب السيد فويسلاف كستونتسه، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد ألفونسو بورتيو كابريرا، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطُحب السيد ألفونسو بورتيو كابريرا، رئيس جمهورية غواتيمالا إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفونسو بورتيو كابريرا، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بورتيو (تكلم بالاسبانية): إنه لمن الصعب أن أحضر إلى نيويورك في هذا الوقت دون أن أتذكر الأحداث المروعة التي وقعت في العام الماضي، والتي جعلت المجتمع الدولي بأجمعه يقف مؤازرا لهذا البلد ولهذه المدينة. وبهذه المناسبة، نكرر تأكيد تضامننا وقناعتنا بأن أفضل سبيل لمجابهة الإرهاب يكون في إطار تعددية الأطراف، خاصة داخل الأمم المتحدة.

وأغتنم هذه الفرصة لأبلغ امتناننا إلى السيد هان سيونغ سو، ممثل جمهورية كوريا لرئاسته الممتازة للدورة الماضية. كما أود أن أهنئكم بمنتهى الإخلاص على تقلدكم رئاسة الجمعية العامة خلال هذه الدورة. ولا شك عندي في أن قدراتكم الممحصة وخبرتكم المعترف بها كرجل أكاديمي وسياسي ومسؤول حكومي معروف في الجمهورية التشيكية والخارج ستمكنكم من إدارة أعمالنا بنجاح. كما نهنئ الاتحاد الكونفيدرالي السويسري وتيمور الشرقية، وأولاهما من أقدم بلدان العالم وقد أصبحت عضوا كاملا في المنظمة، وثانيتهما من أصغرها وسوف تصبح عضوا عما قريب.

أود أن أتحدث عن موضوعين: أولهما، التطورات في غواتيمالا، خاصة ما يتعلق منها باتفاقيات السلام التي لعبت الأمم المتحدة في المفاوضات بشأنها وفي تنفيذها بعد ذلك دورا هاما. وثاني الموضوعين اللذين سأتحدث بشأنهما يتعلق بموقفنا إزاء أهم البنود المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة.

وفيما يتعلق بالموضوع الأول، دعوني أقول أن العام الماضي قد اتسم بأنشطة مكثفة في غواتيمالا. كانت هناك جوانب تقدم هامة، وبعض النكسات أيضا. إننا نواجه موقفا دوليا ذا أثر سلبي على اقتصادنا. وغدت الظروف أكثر تعقيدا نتيجة لهبوط شديد في أسعار منتجاتنا التقليدية للتصدير؛ كما أثرت نظم الأمطار غير العادية على إنتاج الحبوب في مناطق عدة. إنني أذكر هذه النقاط لأنه من المؤكد أن من الأسهل الامتثال بالكامل للالتزامات التي تتضمنها اتفاقيات السلام في إطار التوسع الاقتصادي بدلا من الاضطلاع بذلك في مواجهة قيود مالية خطيرة ومطالب متزايدة على حكومتنا.

رغما عن ذلك، أحرزنا تقدما حتى حينما اضطررنا إلى اتخاذ قرارات لم تكن لها شعبية سياسية ولكنها كانت ضرورية لبلوغ أهداف اتفاقيات السلام. كان هذا هو الحال فيما يتعلق بإصلاحنا الضريبي الذي تضمن زيادة في ضريبة القيمة الإضافية. وُضع هذا الإصلاح موضع التنفيذ، وبذا حققت حكومتنا أحد الالتزامات المحددة في اتفاقيات السلام. لقد أرسى هذا الإجراء أساسا ماليا لم يكن في الإمكان بدونه تحقيق التزامات السلام الأخرى والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي أو حتى مجرد التفكير فيه.

واتفق أن ترأست أول حكومة لغواتيمالا في عهد السلام الجديد. وكانت اتفاقيات السلام إعلاننا الثاني للاستقلال، وهي تقف مَعْلَماً على الطريق المؤدي إلى بناء مجتمع متسامح لا تمييز فيه، وإلى دولة ديمقراطية يشارك الجميع في أنشطتها ويسودها حكم القانون.

وخلال إدارتي للبلد، تركز الإنفاق العام على التعليم. ولكننا نعالج أيضا ملكية الأراضي والحد من الفقر كمسائل ذات أولوية. وغواتيمالا بلد يتميز بالمفارقات بين الغنى والفقر. فنحن نرزخ تحت ظروف من انعدام العدالة طال عليها الزمن. وتحولت أنظارنا إلى الحكومة لدعم الإصلاح من أجل الصالح العام لشعبنا، وخاصة منه السكان الأصليون والأطفال والنساء والفلاحون وضحايا الصراع المسلح الداخلي. إن الإصلاح ضروري من أجل تقوية الديمقراطية.

وهناك معارضة قوية للتغير، ولهذا ثمنه السياسي بل والشخصي. غير أن تمسكنا بالديمقراطية وبالعدالة الاجتماعية وبالمساواة لن ينال منه شيء.

إن هناك الكثير جدا من البرامج التي يجب تنفيذها في غواتيمالا. ولكن بعد قيامنا بالحكم لفترة ثلاثة أعوام، يدفعنا الإدراك لما ينقصنا إلى الشعور بعدم الارتياح. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، حققنا بعض التقدم على المستوى المؤسسي، وتوصلنا الآن بالاشتراك مع الحركة النسائية إلى تصميم نهج له قوة سياسة الدولة.

نحن نشجع على الإصلاح التعليمي، وحملات محو الأمية، والمنح الدراسية للبنات في المناطق الريفية وبرامج التغذية في المدارس في طول البلاد وعرضها. كما نعمل على صوغ استراتيجيات الحد من الفقر.

هذه سياسات طويلة الأجل لن تستمتع بنتائجها كاملة إلا الأجيال المقبلة. ويشكل سن ثلاثة من القوانين مؤخرا، ألا وهي مدونة إصلاح البلديات، وقانون مجالس التنمية، وقانون الحكم المحلي، أساسا لأوسع الإصلاحات في الدولة آثارا منذ مائة عام.

إن اتفاقيات السلام ذات مدى شمولي. لقد دفعنا بجدول أعمالنا الاجتماعي قدما، واتخذنا تدابير لتشجيع حرية الأسواق.

لقد قمنا بإصلاحات في مجال الأمن، رغما عن أنه ما زال أمامنا الكثير في هذا الميدان. وغدت القوة العسكرية الآن مركزة على الدفاع القومي. وخفضنا القوات العسكرية عددا ومهام وهكذا تحررت بعض المصادر لاستخدامها في التعليم وفي خدمات الأمن المدنية. إلا أن إعادة التطوير الوظيفي للقوات المسلحة لن تكون سهلة، إذ علينا أن نبذل جهدا خاصا للتوصل إلى جيش أصغر عددا وأفضل عدة. ويستعد المدنيون الآن لشغل أدوار أكثر تعقيدا، كما وجه النداء إلى المجتمع للمشاركة في وضع السياسات العامة الهامة مثل الأمن العام والدفاع الوطني عموما.

إننا ننمي روح الحوار مع المجتمع المدني حول مسائل هامة، كالزراعة والتنمية الريفية، والشفافية، ومكافحة الفساد وتقديم التعويضات لضحايا الصراع المسلح. ورغما عن هذا، فإن آمالنا لا تقف عند هذا الحد، إذ لم تبلغ غواتيمالا المصالحة الكاملة بعد. نحن بحاجة إلى التوفيق بين عناصر مجتمعنا، والى إتاحة فرص التنمية لها بدون إقصاء أحد. وتشمل الخطوات الهامة المؤدية إلى المصالحة التعرف على كل أطراف الصراع، والقيام بلفتات كريمة لإصلاح ما حدث من ضرر، باحثين عن حقيقة ما حدث ومعترفين بها، ومطلقين العنان للعدالة وداعمين للعفو عما سلف. وقامت أمتنا بهذه المهام بصورة دائبة رغما عن استمرار بعض الشكوك. وستنتهي فترة حكم حكومتي في أقل من عام، وحينذاك ستكون بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا قد خططت للانسحاب؛ لقد قامت البعثة بدور أساسي كالضمير المرهف للدولة وأيدت بقوة التغيرات الأساسية التي تمت. نحن ممتنون لما قامت به البعثة من جهد ونود هنا أن نلتمس تمديد ولايتها إلى آخر عام ٢٠٠٤ لكي تكون بجوارنا حينما نتحول إلى حكومة جديدة. وأملنا أن يسلم فريق الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا مقاليد أعماله بصورة منتظمة إلى الهيئات القومية وكذلك إلى برامج الأمم المتحدة ووكالاتها في الحالات المناسبة.

أود الآن أن أتكلم عن جدول أعمال هذه الدورة. أولا وقبل كل شيء أريد أن أردد تأييدنا الكامل وغير المشروط للأمم المتحدة كأسمى محفل لتعددية الأطراف. ونحن مقتنعون بأن على هذه المنظمة أن تؤدي دورا في غاية الأهمية في القرن الحادي والعشرين. ونعتقد أن إعلان الألفية هو بمثابة دليل تفصيلي يكفي لمساعدتنا على وضع أولوياتنا وكذلك الخطى التي يجب اتخاذها لتحقيق الغايات المنشودة.

وكان لاتفاق الآراء في مونتيري وبرنامج العمل الذي اتفق عليه في جوهانسبرغ قبل أيام قلائل أن منح تلك الأولويات شحنة قوية دافعة. كما نؤيد قيادة الأمين العام، السيد كوفي عنان.

إننا موافقون على وجوب تصدي هذه المنظمة لدواعي تحديات العولمة. كما ندرك أن الأعوام الأخيرة قد شهدت ما تم من تقدم في هذا الشأن، رغما عن أن أمامنا الكثير لتحقيقه. وفي هذا السياق، نتطلع بشغف إلى مقترحات الإصلاح الجديدة التي سيقدمها الأمين العام قرابة نهاية هذا الشهر. ونعد بالمشاركة بنشاط في تحليلها ومناقشتها.

وما من شك في أن أهم جهود الإصلاح المنتظرة وأكثرها استعجالا هي إصلاح مجلس الأمن. وعلينا ألا نسّوف في جهودنا لنضمن نجعل ذلك المجلس أكثر فعالية وتمثيلا وشفافية. وتوخيا لتلك الغاية، ندعو إلى زيادة عضوية المجلس وإلى وجوب استخدام حق النقض فيه بشكل يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة.

كما أننا نعتقد أنه من الضروري تقوية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يدعم كل من هذه الأجهزة الرئيسية الثلاثة الآخر. ونعيد ذكر رفضنا الكامل للإرهاب بشتى صوره، كما نؤيد العمل الجماعي للمجتمع الدولي لمكافحة تلك الآفة عن طريق الإجراءات المتفقة مع قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وما عداها.

ونؤمن بأن علينا أن نقوي قدرتنا على منع الصراعات وتسويتها، سواء كانت عبر الحدود أو داخلها. وفيما يتعلق بنزع السلاح، نؤيد الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والكيميائية والبكترويولوجية والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعلى استخدام الألغام المضادة للأفراد وغيرها من الأدوات المتفجرة. ونؤيد كل تدابير الأمم المتحدة الهادفة إلى تحقيق هذه الغايات والى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل أرجاء العالم.

ونعتقد بأنه على الأمم المتحدة أن تستمر في مواجهة تحدي التنمية. وعلى منظمتنا أن تؤدي دورا حاسما بالتعاون مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لتضمن أن تشارك كل البلدان في فوائد العولمة مشاركة واسعة. وهذا يتطلب جهودا مشتركة داخل البلدان وفي إطار المجتمع الدولي ككل. علاوة على ذلك أن غواتيمالا طرف في المعاهدات الرئيسية للبيئة، ونردد اعتزامنا على المحافظة على التوازن البيئي للكرة الأرضية.

وفي هذا المجال، أسهمنا في الفترة الأخيرة بأن عرضنا استضافة مقر أمانة اتفاقية التعاون من أجل حماية البيئة البحرية والساحلية والتنمية المستدامة لشمال شرقي المحيط الهادئ. وشاركنا بنشاط في صياغة تلك الاتفاقية.

وتدرك بلادي أن هناك خلافات بين الشعوب الشقيقة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. ونأمل أن يكون في الإمكان حل هذه الخلافات بالطرق السلمية عن طريق الحوار لكي يمكن لشعوب العالم كلها أن تمثل هنا بدون تمييز. وأود أن أشير بوجه خاص إلى ٢٣ مليون نسمة من سكان جمهورية الصين في تايوان لم تتحقق لهم بعد أمانيهم في المشاركة في أعمال المنظمات الدولية. وتعتبر بلدان أمريكا الوسطى وخاصة غواتيمالا أن هذه الأماني ذات فائدة للسلام وللديمقراطية العالميين، وهي جديرة بتأييدنا.

وكذلك نأمل بشدة في العثور على حل للوضع الصعب في الشرق الأوسط الذي تدهور خلال العام الماضي، وذلك على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

وأخيرا نعيد تأكيد تأييدنا الشديد لتكامل أمريكا الوسطى ولالتزامنا إزاء البلدان الأخرى لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولقد شاركت حكومة غواتيمالا في المبادرات الهامة في مجال التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. وفي هذا الشأن، أود أن أشير إلى أن غواتيمالا، بموجب تفويض دستوري، بذلت قصارى جهدها لدعم أواصر الصداقة وحسن الجوار مع دولة بليز، بدون المساس بالبحث الدائب عن تسوية سلمية ومشرفة وعادلة ودائمة للنزاع حول الحدود الذي يرجع تاريخه إلى أكثر من قرن.

وفي يوم الاثنين، ٦ أيلول/سبتمبر، ستقدم إلى ممثلي بلدينا، في مقر منظمة الدول الأمريكية، النتائج والتوصيات المتمخضة عن عملية السلام التي دارت تحت إشراف تلك المنظمة. وأية تسوية نهائية ستتطلب الموافقة عليها في استفتاء في غواتيمالا. وهنا نشيد بالتضامن الذي تحلت به حكومة هندوراس بغية تسهيل عملية وضع حدود المناطق البحرية في خليج هندوراس بصورة ودية.

وفي الختام، أود أن أقتبس من كلمات أوتو رينيه كاستييو الشاعر الغواتيمالي الذي ذهب ضحية للصراع الداخلي المسلح. لقد كتب قبل خمسين سنة ما يلي:

”ستعود البسمات إلى وجه البشرية لأن الأطفال الذين ولدوا في القرن الحادي والعشرين سيكونون سعداء“

ويجب أن تنحصر مهمتنا في تحقيق ذلك. هذا هو هدف كفاحنا الذي لا يعرف الكلل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد ألفونسو بورتيو كابريرا، رئيس جمهورية غواتيمالا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد حامد قرضاي، رئيس جمهورية أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لكلمة رئيس جمهورية أفغانستان.

اصطحب السيد حامد قرضاي، رئيس جمهورية أفغانستان، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد حامد قرضاي، رئيس جمهورية أفغانستان، وبأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس قرضاي (تكلم بالانكليزية): ليس ببعيد جدا من هنا كان هناك برجان يرمزان إلى الحرية والرخاء والتقدم. وفي منتصف المسافة حول العالم كان هناك تمثالان عظيمان لبوذا يمثلان ثقافة التسامح وأمة لها تاريخ مجيد. إلا أن هذه الرموز قد ارتبطت معا الآن من خلال آفة الإرهاب العالمية. وقد يكون الإرهاب قد أزال هذه الهياكل المادية، إلا أنه عمل على تدعيم عزم المجتمع الدولي على التمسك الشديد بالروح وبالعزيمة اللتين تم بهما تشييد هذه الرموز.

الإرهاب والعنف يتنافيان مع تعاليم الإسلام، وهو دين يدافع عن السلام واحترام كرامة الإنسان والحوار والتسامح. إن جماعة الطالبان التي دمرت بلدنا وتراثنا الثقافي لم تكن تمثل الأفغان، كما أن ”القاعدة“ لا تمثل العالم العربي. بل ولا يمثل أي منهما الإسلام.

والشعب الأفغاني، بوصفه الضحية الرئيسية للحرب والعنف والخط الأمامي لمكافحة الإرهاب، يعرب عن تقديره وتشريفه وإعجابه بيد الصداقة التي تمدها إليه الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من أعضاء التحالف المناهض للإرهاب وقوة المساعدة الأمنية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة، وبخاصة الأمين العام كوفي عنان، الذي يجدر بي أن أشكره على ملاحظاته الطيبة ودعمه لأفغانستان صباح

اليوم، وكذلك السفير الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام، على دعمهما الهائل لأفغانستان أثناء هذا المنعطف الحاسم في التاريخ الأفغاني.

سيدي، يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لكي ألقي الضوء على بعض منجزات إدارتي أثناء الفترة القصيرة الماضية التي بلغت ثمانية أشهر. أولا، يسير تنفيذ اتفاق بون وعملية السلام في بلدي على قدم وساق. وبمقتضى شروط اتفاق بون، أظهر شعب أفغانستان عزيمته القوية والتوافق الثابت في الآراء بشأن إرساء الديمقراطية وسيادة القانون عن طريق الالتقاء تحت سقف واحد وعقد الدورة الطارئة للويا جيرغا – وهي المجلس الأفغاني الضخم – من ١١ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. إن نجاح اللويا جيرغا، بمشاركة لم يسبق لها مثيل من جانب المرأة، كان معلما هاما في التاريخ الحديث لأفغانستان وخطوة رئيسية إلى الأمام في عملية السلام والاستقرار وبناء الأمة. وأثناء مداولات اللويا جيرغا، مارس مئات الموفدين حقهم في حرية الرأي وأعربوا عن رغبتهم في تحقيق الأمن والسلام والوحدة الوطنية والتعمير والديمقراطية والحكم الرشيد.

وقد ذكر لي شعب أفغانستان رفضه القاطع للحرب والعنف. وأثبتت اللويا جيرغا أنه بعد ٢٣ عاما من الحروب المفروضة علينا ومن التدخل الأجنبي والعنف وسفك الدماء والقمع والتدمير والتخريب، بدأ الأفغان الآن يتمتعون بالسلام ويستفيدون من التعمير. وبالتالي، عقدوا العزم على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتلافي النكوص إلى سيطرة أباطرة الحرب وسيادة الفوضى.

وثانيا، نتيجة لحملة العودة إلى المدارس، أعيد فتح المدارس التي أغلقت لمدة ست سنوات لم يذهب فيها البنون ولا البنات إلى المدارس. وعاد إلى المدارس ثلاثة ملايين طفل من الفتية والفتيات في جميع أنحاء البلاد.

وثالثا، إن التزام الحكومة القوي بالقضاء على زراعة الخشخاش وتدمير المخدرات أسفر عن حرق مخدرات تبلغ قيمتها في الشارع ما يقدر بـ ٨ بلايين دولار.

ورابعا، وكعلامة على الاستقرار والأمن، يسرنا جدا أن ما يزيد على ١,٦ ملايين من لاجئينا الذين كانوا يعيشون بصفة عامة في باكستان وإيران عادوا إلى ديارهم في فترة تقل عن سبعة إلى ثمانية أشهر.

وخامسا، لقد شكلنا لجنة دستورية تتولى المهمة التاريخية لصياغة الدستور الجديد للبلاد. وقد سبق أن أنشأنا لجنة قضائية لكي تعيد بناء النظام القضائي الأفغاني ولجنة للخدمة المدنية لكي تصلح الإدارة برمتها وتفرض نظاما يرتكز على المهارات، فضلا عن لجنة لحقوق الإنسان لكي تحمي حقوق الإنسان وحقوق المرأة والحريات المدنية. وقد أصدرنا كذلك مجموعة من القوانين والمراسيم لتشجيع واجتذاب الاستثمارات المحلية والدولية، وحماية حقوق الملكية وغيرها من ركائز اقتصاد السوق الحرة، ومكافحة المخدرات وحماية الغابات والبيئة.

وسادسا، رغم هذه المنجزات، فإننا واقعيون فيما يتعلق بالتحديات وما لا يحصى من المشاكل التي نواجهها ومن أهمها الأمن، وهو مطلب رئيسي للشعب الأفغاني والمتطلب الأساسي للسلام المستدام. وموقف حكومتي هو أن السبيل الحقيقي لاستعادة الأمن المستدام يكمن في إنشاء جيش وطني وقوة شرطة وطنية، إلى جانب برنامج تسريح شامل.

وقد شكلنا لجنة لإنشاء جيش وطني. وقد سلطت الضوء أيضا على إنشاء الجيش الوطني وقوة الشرطة بوصفهما أولويات قصوى والهدف الأساسي لحكومتي، إلا أن شعب أفغانستان يحتاج إلى التزام واضح ودعم مستدام من المجتمع الدولي لكي يحقق هذه الأهداف.

ونحن نقدر ما يسهم به أصدقاؤنا الأمريكيون والبريطانيون والألمان والأتراك والفرنسيون في تدريب جيشنا الوطني وقوة الشرطة وما تقدمه حكومة اليابان من مساعدات إلى برامج التسريح. وأود مرة أخرى أن أرجو من البلدان المانحة أن تواصل دعم استراتيجيتنا لإنشاء جيش وطني ونظام وطني للأمن عن طريق ترجمة التعهدات الدولية إلى مساهمات ملموسة.

والوفود الأفغانية التي تزور كابول بانتظام من مختلف المقاطعات لكي تناقش مختلف القضايا تطالب بشدة بتوسيع قوة المساعدة الأمنية الدولية إلى مناطق أخرى من البلاد. وتود الوفود أن تتأكد من أن المجتمع الدولي لن يترك أفغانستان وحدها مرة أخرى.

ونعرب عن امتناننا الخاص لمجتمع المانحين للمساعدات التي يقدمها إلى أفغانستان، إلا أننا يجب أن نذكر أصدقاءنا أيضا بأن أغلبية التعهدات المالية التي قطعت في مؤتمر طوكيو لم يجر الوفاء بها بعد. وقد قدمنا إلى البلدان المانحة إطارنا للتنمية الوطنية لكي نوضح أولوياتنا ونساعد على إدارة برامج التعمير بفعالية وتوجيه الموارد المالية إلى بناء القدرات الوطنية. وموقف حكومتي هو أن توطيد السلام والاستقرار يتوقف على المشاركة المستدامة من جانب المجتمع الدولي في توفير الأموال من أجل التعمير.

وتنفيذ مشاريع العمل المكثف في جميع أنحاء أفغانستان له تأثير مباشر على أمن المتحاربين وتسريحهم. ورغم كل هذه الحقائق، فإن مستوى الدعم المالي المباشر المقدم إلى الحكومة الأفغانية يمكن أن يتسم بالقصور، وبخاصة بالنظر إلى سخاء المانحين في مؤتمر طوكيو، حيث جرى التعهد بأكثر من ٤,٥ مليار دولار لدعم أفغانستان. وشعب أفغانستان في أمس الحاجة إلى تحويل التعهدات التي قطعت في طوكيو إلى أموال.

وبينما نوافق على أنه لا تزال هناك أزمة إنسانية في أفغانستان، فإنني أود أن أطلب إلى المجتمع الدولي أن يركز تركيزا أكبر على التعمير لكي يدعم جهود الإنعاش طويلة الأجل ولمعالجة أسباب الفقر بدلا من معالجة أعراضه.

إن بناء الطرق السريعة وإصلاح شبكات الطرق في أفغانستان عملية هامة لها آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكبيرة على الشعب الأفغاني. ذلك لأنها توفر العمل، وتساعد على إحلال الأمن وتسريح المقاتلين وتهيئ اتصالات أفضل، وتقوي الوحدة القومية وتساعد على إعادة دمج أفغانستان في الاقتصاد الإقليمي.

وفي الوقت الذي أعلن فيه العالم بوضوح موقفه الموحد إزاء إعلاء شأن كرامة الحياة وإعادة التعمير فوق الإرهاب، والتدمير والتخريب، فإن خطر الجماعات الإرهابية يتطلب الالتزام القوي من جميع الأمم لمكافحة هذا الشر حتى النهاية. ولقد حذرت العالم قبل مأساة ١١ أيلول/سبتمبر من أخطار الإرهاب. وعانى الشعب الأفغاني معاناة فادحة من الطالبان والجماعات الإرهابية. لقد قتلوا الآلاف العديدة من أبناء شعبنا ودمروا القرى وأحرقوا حدائق الفواكه وكروم العنب.

أفغانستان بلد إسلامي يؤمن شعبه بتعاليم الإسلام القائمة على السلام والعدالة والمساواة وعدم التطرف والتسامح، ويرفض المساس بالاسم المقدس للإسلام وإساءة استخدامه من جانب جماعات متطرفة لتبرير العنف والموت والدمار. إن تصوري لأفغانستان هو أن تصبح دولة حديثة تبنى على أسس من القيم الإسلامية، تدعم العدالة وحكم القانون وحقوق الإنسان وحرية التجارة وتشكل جسرا بين الثقافات والحضارات – أتصورها نموذجا للتسامح والرخاء القائمين على التراث الغني للحضارة الإسلامية.

وتلتزم أفغانستان بالاستمرار في علاقات الصداقة مع جاراتها والمجتمع الدولي، وبكونها شريكا صامدا في الحرب ضد الإرهاب. إن إرساء الأمن والرخاء في أفغانستان هو الطريق إلى دعم الأمن والرخاء في المنطقة وفي العالم ككل. نحن لا نريد العيش في الماضي، ونحن مصممون على ألا ندع أحداث الماضي تؤذي علاقاتنا مع جيراننا. وإننا نمد بإخلاص يد الصداقة إلى كل جيراننا على أساس الاحترام المتبادل للسيادة وللسلامة الإقليمية والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة. ولن نسمح مطلقا باستخدام أراضينا في أية أنشطة تخريبية ضد أي من جيراننا أو ضد أي من بلدان المنطقة، ونتوقع أن يفعل الآخرون بالمثل.

ونشعر بالقلق العميق إزاء إزهاق الأرواح البريئة في فلسطين وإسرائيل. ونؤيد بقوة نيل الشعب الفلسطيني حقه في تقريره مصيره. كما نؤيد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإعلانات التي تبنتها المملكة العربية السعودية في بيروت. كما أننا منشغلون أيضا بالخلافات القائمة بين صديقتينا وجارتينا الهند وباكستان. وعلاقاتنا طيبة مع كل من هاتين الدولتين. إن شعب أفغانستان يعرف الثمن الغالي للحرب والعنف ويتوق إلى السلام والاستقرار والرخاء في المنطقة. ويعرف أن التسوية السلمية للمسائل بين باكستان والهند هي ضرورة ملحة لتكريس السلام والأمن في المنطقة وفي العالم أجمع.

وفي الختام، أود أن أنتهز هذه الفرصة لتهنئة سويسرا وتيمور الشرقية على انضمامهما إلى أسرة الأمم المتحدة وأن أعرب عن امتناننا لإيران وباكستان، البلدين المجاورين لنا، على قبولهما الملايين من لاجئينا طوال عقدين من الزمن، وعلى رعايتهم. ونعترف بالجميل لكلا الجارتين. كما نعرب عن امتناننا الكبير للبلدان المانحة على مساعدتها لأفغانستان، وللمنظمات الدولية التي ساعدتنا عبر الأشهر والسنين العديدة الماضية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية أفغانستان على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد حامد قرضاي، رئيس جمهورية أفغانستان إلى خارج قاعة الجمعية.

خطاب السيدة ميرايا موسكوسو، رئيسة جمهورية بنما

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية بنما.

اصطحبت السيدة ميرايا موسكوسو، رئيسة جمهورية بنما إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة ميرايا موسكوسو، رئيسة جمهورية بنما، وبأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة موسكوسو (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ خطابي بالإعراب عن سرور حكومة بنما وشعبها لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، وهو اختيار أيدناه كلية.

إننا نقدر تفهمكم لمعظم المشاكل التي هي موضوعات المناقشات في هذه الحلبة العالمية، والفرص التي تتيحها لنا التجربة التي اكتسبتموها في بلادكم بالإضافة إلى ما اكتسبته شعوب أوروبا الشرقية عامة، في منطقة كانت، إلى وقت قريب، بوتقة لأشد المشاكل تعقيدا، وأكثر الحلول الخلاقة في الوقت ذاته.

وأود أن أشيد أيضا بالنشاط الخارق للعادة الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، وهو يبذل جهودا منتجة ولا يمكن إنكارها لتحقيق المصالحة بين شعوب تعيش في وسط الصراع.

وأرغب في الإعراب عن ارتياحي إذ تمكنت من الوقوف بجوار الشعب الأمريكي بمناسبة إحيائه للذكرى السنوية الأولى لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة. وستظل صورة التأبين الحية والصادقة التي قدمت بالأمس عالقة في ذهني. ولو كانت جنسيات الأبطال قد ذكرت مع أسمائهم لأيقنا دون شك وبشكل أوضح أن هذه الجريمة لم تكن هجوما على أمريكا فحسب، بل وعلى البشرية جمعاء.

لقد أصبح الإرهاب أخطر تهديد للأمن الدولي ولبيئة السلام التي انتشرت تدريجيا خلال العالم بأسره. وجاء هذا على حساب تضحية هائلة في كل من الأرواح البشرية والمصادر التي كان ينبغي تخصيصها لدعم الرفاه الجماعي لمجتمعاتنا.

من أجل هذا ينبغي دحر الإرهاب كلية، مستخدمين كل الوسائل المتاحة لنا، أينما وجد. وإزاء هذا التصميم، اتخذت بنما خطوات محددة، مصادقة على الصكوك الدولية الرئيسية ضد الإرهاب، ومقره ومنفذه للقواعد القانونية الداخلية التي تستهدف التحكم في مصادر التمويل. وفي إطار هذا العمل الجماعي، ترأست بلادنا لجنة الأمن الإقليمية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، ساعية بهذا إلى تكييف كل الصكوك ذات الصلة بهذه المسألة مع الحقائق التي نعيشها وتقوية أدوات التعاون في الحرب ضد الإرهاب في الوقت نفسه.

وفي ضوء ذلك الالتزام، صدقنا في ٧ آذار/مارس على نظام روما الأساسي الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية، وأودعنا وثائق التصديق لدى الأمم المتحدة في ٢١ آذار/مارس. وكما ينص عليه النظام الأساسي، فإننا نؤمن إيمانا قويا بأن علينا أن نضع حدا لأولئك الذين يقترفون جرائم مروعة ضد الإنسانية ويفلتون من العقاب، مهما كانت الاتهامات التي يوجهها الضحايا ومهما كانت الحصانات التي تشمل المذنب سواء داخل بلاده أو خارجها.

وبالرغم من ذلك، يجب أن يسير الكفاح ضد الإرهاب وضد إساءة استخدام السلطة التي تعرقل الديمقراطية وتقوض أسس حقوق الإنسان جنبا إلى جنب مع نمو الفرص في البلدان النامية.

لقد تعهدت جمهورية بنما دون أي تحفظات بالتوزيع الواسع النطاق لإعلان بيجين ومنهاج العمل الخاصين بالمرأة وكذلك بتنفيذ مجالات الاهتمام الاثني عشر لمنهاج العمل

ونؤكد مجددا على أن تقدم الأمم يجب أن يكون قائماً على أساس من التنمية المستدامة وأن يسترشد بالالتزامات التي تم التعهد بها في ريو دي جانيرو والعمليات ذات الصلة التي تم تتويجها في جوهانسبرغ بجميع اتفاقاتها ومبادراتها.

وترتكز سياستنا الخارجية على أساس القيم الأساسية لشعبنا، مثل تعزيز الديمقراطية وحسن الإدارة والتضامن والتعاون الدولي. ولهذا السبب، فقد اعتنقنا خيار التجارة الحرة ولكن، وكما أوضحنا في مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢ ، يجب توطيد نظام اقتصادي أكثر عدلاً يساعد على تعزيز فرص التعاون ويتصدى لمسألة مديونيتنا الخارجية ويحفز التجارة الحرة على أساس من الإنصاف والتناظر.

وفي ذلك السياق، نستضيف حالياً الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين ، ونتطلع ،كما أوضحنا، إلى أن نصير مقر الأمانة الدائم في عام ٢٠٠٥.

وبنما تتحرك بثبات في الاتجاه الصحيح، وتتصدى لمواضيع ذات أثر بعيد في الألفية الجديدة بالمشاركة الفعالة للمجتمعات. وتقوم بنما الآن بتحديث إدارة الدولة وتتصدى لضرورة تحديث نظمها التعليمية والاجتماعية

والأمنية وتطوير قطاعها الزراعي. ونحن في نفس الوقت نشرع في وضع استراتيجية صناعية ذات أدوات تمكننا من دخول الأسواق العالمية على أساس تنافسي فيما يتعلق بالسعر والجودة.

وفي نفس الوقت الذي يجري فيه تحديث سريع لقناة بنما بغية الاستجابة لطلبات التجارة العالمية، فنحن نعزز استقرارنا الديمقراطي من خلال عمليات تتزايد كفاءتها وشفافيتها. ونحن نحترم حقوق الإنسان وخاصة حرية الرأي ونتخذ خطوات مبتكرة لضمان مستقبل مبشر بالخير لمجتمعنا.

وفي سياق جميع هذه المبادرات التي تتكرر في بلد بعد الآخر، مما لا شك فيه أنه سيتعين على الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أقوى بكثير، وأن تعمل على استدامة الحوار السياسي وتعزيزه وتمنع المجال الاقتصادي من القيام بذلك الدور. ولهذا السبب، فيجب استكمال جهود إعادة إحياء الأمم المتحدة بإجراءات مستدامة كما أوصت بذلك مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعات إقليمية أخرى.

وتشيد بنما بأسلوب أداء مجلس الأمن لأعماله خلال السنة الماضية ولا تزال تؤمن بأن يتكون هذا الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة من عدد أعضاء أكبر من العدد الحالي. ولكن وكما فعلنا في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، نؤكد اليوم على أن النظر في حالة العضوية الدائمة أو غير الدائمة يجب أن يرتبط بتبريرات تتماشى مع الرؤية الجديدة للعالم ويجب عدم إدخال تغييرات يمكن أن تؤدي إلى التوزيع الدائم لامتيازات اتضح بجلاء أنه فات أوانها منذ سنوات عديدة.

ونحن مثل بقية العالم، قلقون بسبب الوضع في الشرق الأوسط وفي جارتنا كولومبيا وفي أجزاء أخرى كثيرة من العالم ما زالت تنتظر بلهفة الدعم الدولي.

وترى حكومتنا أنه يجب توسيع نطاق مزايا منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة لتشمل شعب تايوان، مع تدعيم حوار واسع النطاق بغية بداية عقد مفاوضات رسمية سلمية تقود أبناء الصين إلى حل الاختلافات القائمة.

ويشعر وفدنا ببالغ الارتياح لوجود هذا العدد الكبير من القادة الذين أتوا هنا في بادرة تمثل التضامن الأخوي مع جميع مواطني العالم الذين كانوا ضحايا لجنون وشرور مجموعات لا تفهم مزايا الحوار والتفاهم المتحضر.

ولن نستطيع تحقيق الأهداف الطموحة التي نحددها في هذا المحفل إلا من خلال أولئك الذين يتطلعون إلى الحياة في عالم يتسم بالأخوة والرخاء والسلم. ولنبتهل إلى الله أن ينير طريقنا ويرشدنا في محاولة تحقيق هذا الأمل المشروع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية بنما على الخطاب الذي ألقته من فورها.

اصطحبت السيدة ميريا موسكوسو رودريغز، رئيسة جمهورية بنما إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو رئيس جمهورية غينيا الاستوائية إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية ، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو (غينيا الاستوائية) (تكلم بالاسبانية): إن وفد غينيا الاستوائية يهنئكم سيدي الرئيس ويهنئ أعضاء المكتب الآخرين لهذه الدورة للجمعية العامة على انتخابهم لمناصبهم. ونتمنى لهم كل نجاح ونقدم لهم تعاوننا الكامل. ونود أيضاً أن ننقل للرئيس السابق ولأعضاء المكتب تقدير غينيا الاستوائية لعملهم الممتاز في وقت حرج من تاريخ الأمم المتحدة.

وترحب غينيا الاستوائية وفداً وشعباً وحكومة بانضمام الاتحاد الكونفيدرالي السويسري إلى الأمم المتحدة عضواً كامل العضوية. وسويسرا بلد تحتفظ غينيا الاستوائية معه بعلاقات صداقة وتعاون ممتازة. وهذا بحق حدث تاريخي عزز مبدأ عالمية الأمم المتحدة وأكده مجدداً. ونرحب أيضاً بالانضمام المرتقب لتيمور الشرقية إلى عضوية الأمم المتحدة.

وأود بشدة ضم صوت غينيا الاستوائية إلى تعابير الدعم والمؤازرة التي سمعناها من هذه المنصة للولايات المتحدة الأمريكية شعباً وحكومة بعد مضي عام من الرعب والهمجية اللذين تسببت فيهما الهجمات الإرهابية الخسيسة التي وقعت في ١١ أيلول /سبتمبر ٢٠٠١.

ونحن نؤكد مجدداً التزام غينيا الاستوائية الراسخ بمكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة بلا هوادة في جميع صورهما ومظاهرهما، لأنها مكافحة تشترك فيها جميع أمم العالم التي يوحدها المثل الأعلى للحفاظ على السلم ولأن الإرهاب يشكل تحدياً كبيراً للإنسانية جمعاء.

حقا لقد أصبح الإرهاب شبكة رفيعة المستوى من التآمر السياسي والاقتصادي والتقني الذي يتخطى الحدود القومية. إنها منظمات حقيقية لها من المصادر ما يمكنها من القيام بنشاط إجرامي.

ومما يزيد من قلقنا مظاهر الإرهاب المستتر الذي يمارس بذريعة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهذا يؤدي بنا إلى القول إن المرء لا يستطيع أن يحارب الإرهاب في مناطق معينة وأن يشجعه في مناطق أخرى، معتمدين في ذلك على من هم ضحايان المحتملون. إن غينيا الاستوائية وغيرها من البلدان في منطقتنا دون الإقليمية ما زالت ضحايا هذا الغموض وهذا التناقض. كما أن المطالب الموجهة إلى بلداننا والشروط المفروضة علينا باسم دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان يجب ألا تستخدم كذريعة لتشجيع التعصب إلى التطرف السياسي أو لإثارة المجابهة بين شتى التجمعات الاجتماعية في بلد ما بغية إضعاف مشاعر الوحدة والتضامن.

ولقد أكدنا المرة تلو الأخرى الحاجة الملحة إلى الحفاظ على السلم والأمن في العالم. وعلى المجتمع الدولي أن يعيد تنشيط آليته لمنع الصراع والتسوية، لأن هذه الصراعات هي آفة في مناطق شاسعة من العالم بصورة عامة، وفي القارة الأفريقية بصورة خاصة.

وبسبب موقع غينيا الاستوائية الجغرافي، تستشعر القلق بصورة جدية إزاء التهديدات الخطيرة المستمرة للحفاظ على السلم والاستقرار في أفريقيا الوسطى، وهذا ناجم عن الخلافات والطمع في المصادر الطبيعية العارمة الموجودة هناك. ونظرا للأهمية الجغرافية الاستراتيجية لتلك المنطقة دون الإقليمية، نود الحفاظ على ميزان القوى في خليج غينيا، والمحافظة على منطقتنا كملاذ للسلام والاستقرار والرخاء لشعوبنا.

وعلى الأمم المتحدة أن تكون يقظة، نظرا للتهديدات التي يتعرض لها الأمن والاستقرار في خليج غينيا. وبالنسبة لغينيا الاستوائية بصورة خاصة، أود أن أقول إنها طوال ما يربو على ٢٥ سنة، كانت تحت إشراف الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛ ولكن في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، اتخذت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورتها الـ ٥٨ القرار ١١/٢٠٠٢. وأنهى ذلك القرار بعثة المقرر الخاص لحقوق الإنسان في غينيا الاستوائية. واعترفت لجنة حقوق الإنسان علانية في ذلك القرار بجهود حكومتنا والتقدم الذي أحرزه بلدي في مجال حقوق الإنسان وتقوية الديمقراطية.

غير أننا بعد أيام قلائل انتابنا الكدر العميق حينما وجدنا بلدنا ضحية لمحاولة ارتكاب عمل إرهابي ضد حياة الأفراد وضد السلم الاجتماعي. واعتقل المسؤولون عن ذاك العمل ويحاكمون الآن بموجب قوانيننا. ومع ذلك، هناك بعض الجماعات الضاغطة ذوات المصالح غير المعلنة في غينيا الاستوائية قد أطلقت العنان لدعايتها ولا تزال تحاول استغلال المحاكمة القادمة كأساس لشنها حملة جديدة للتعريض ببلادي بمناسبة هذه الأعمال الآيلة إلى زعزعة الاستقرار. كما أن هذه الجماعات ما زالت تعمل للتشويش على المشكلة والإبقاء على المجتمع الدولي في غياهب الجهل حيال التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في غينيا الاستوائية. وما فتئت هذه الجماعات تحاول الإساءة إلى جو الحوار الطيب والتفاهم بين حكومتنا والقوى السياسية في بلدنا. ولكني، فيما يتعلق بهذه المناورات، أود أن أعيد التأكيد للمجتمع الدولي على عزمنا الصادق على المحافظة على روح العمل للتوصل إلى توافق في الآراء بين كل المجموعات السياسية في بلدنا لكي نضمن إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة بدون مشاكل.

إن الوضع الذي تعرضت له بالوصف من فوري غير قاصر على غينيا الاستوائية، لأن بالإمكان مشاهدة الوضع ذاته في العديد من البلدان في منطقتنا دون الإقليمية. وبلدي مصممة على ضمان مستقبل أفريقيا الوسطى بوصفها منطقة سلام وتضامن وتعاون.

ونحن نشيد بالمبادرات التي تجري الآن لإعادة السلم إلى أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، كما نثني على أعمال الأمم المتحدة التي تتوخى تلك الغاية.

وتبدو صورة الصراع وعدم الاستقرار في العالم اليوم في تناقض صارخ مع ما نستشعره من رغبة في تشجيع التنمية الاقتصادية والرخاء في كل بلدان العالم. ومنذ أيام قلائل فحسب، اضطلع المجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ بمهمة العمل في تضامن من أجل تحقيق الأهداف التي وضعت في ريو دي جانيرو، ومؤتمر قمة الألفية، ومونتيري.

ولبلوغ هذه الغاية، لا بد وأن تبرغ حضارة جديدة وثقافة سياسية جديدة تتجذران في وعي المجتمع الدولي، إدراكا للمرة الأولى والأخيرة بأن تتمتع أمم العالم جميعا سواء منها الغنية أو الفقيرة، الكبيرة أو الصغيرة، بنفس الحقوق في السلام والاستقرار والرخاء. وهذا ضروري إن كان لنا أن ننجو من الأزمة الحالية.

وتواجه هذه الجمعية العامة التحدي المتمثل في حل المشاكل الملحة، مثل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتنفيذ أهداف إعلان الألفية واتفاق آراء جوهانسبرغ.

وتشارك حكومتي في استشعار هذه الشواغل وتحث على إيلاء قمة الأولويات لدعم العملية الديمقراطية، وحكم القانون، وحماية حقوق الإنسان وتأمين الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة. كما نعتقد بأنه يجب تشجيع عملية

السلام في الشرق الأوسط، والحوار الدائر الآن بين كوريا الشمالية والجنوبية بغية الوصول إلى توحيد سلمي.

كما نشجع الديمقراطية داخل الأمم المتحدة ذاتها لكي ندعم جهودها في العالم بوصفها الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين. وإن دورة الجمعية العامة هذه، على غرار اجتماعات جوهانسبرغ وغيرها من مؤتمرات القمة، تتمثل فيها فرصة ممتازة لا لنفخ الروح في مجابهات بين الأمم عفى الزمن عليها، بل لحث الخطى في مجال تحقيق الاتفاق والسير في الحوار في إطار المناظرة الكبيرة من أجل تحقيق التقدم والرخاء لشعوب العالم قاطبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطُحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليو فالكام، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

اصطحب السيد ليو أ. فالكام، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليو فالكام، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فالكام (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة، سيدي الرئيس، لأهنئكم على انتخابكم وتشيد حكومتي باختيار زعيم يتمتع بمثل هذه المؤهلات المتميزة، ونحن على ثقة بأنكم ستديرون أعمال هذه الهيئة بنفس الأسلوب المميز لسلفكم، سعادة السيد هان سيونغ – سو، ممثل جمهورية كوريا.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت قبل عام بالتحديد في هذه المدينة العظيمة وأماكن أخرى في الولايات المتحدة قد غيرت طبيعة الحياة بكل أرجاء العالم، وامتد ذلك إلى أقصى أركان المعمورة. وبلدي البعيد تماما عن دمار ذلك اليوم المشؤوم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يعيد التأكيد على دعمه الكامل للجهود المبذولة لتقديم المسؤولين إلى العدالة. وعلى نطاق أكثر اتساعا، نقدم دعمنا القوي لجميع التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب، ونأمل أن نقضي عليه يوما ما.

ونحن نقوم في ولايات ميكرونيزيا الموحدة بدورنا في العمل على إنشاء شبكة عالمية أكثر فعالية لمناهضة الإرهاب من خلال وضع تدابير ترمي إلى قطع الطريق على حركة الإرهابيين وأموالهم عبر منطقتنا. ونتطلع إلى العمل المزمع القيام به في هذا الصدد في دورة الجمعية العامة هذه.

ولقد هيمنت الاعتبارات الأمنية الناتجة عن تلك الأحداث على اجتماعات محفل جزر المحيط الهادئ هذا العام. وننوه في ظل تأييد كامل منا بإعلان ناسونيني، الذي يعزز التدابير الأمنية الإقليمية القائمة حاليا. وبشكل مماثل، وحيث أني أتكلم بصفتي رئيسا للجنة الدائمة لمؤتمر زعماء جزر المحيط الأطلنطي، فإني على ثقة حين أقول إن كل زعيم من زعماء هذه الجزر ملتزم شخصيا بألا تخدم منطقتنا أي غرض نافع لقوى الإرهاب الشريرة.

لقد شهد مجال الأمن الدولي تغييرا أساسيا ومفيدا في العام الماضي. وللأسف لا ينسحب الشيء ذاته على أغلب القضايا الأخرى الأساسية المدرجة في جدول أعمالنا، خاصة القضاء على الفقر ووقف مد التدهور البيئي.

وفيما يخص تلك القضايا، وبوصفنا بلدا ناميا، فنحن نشاطر البلدان النامية الأخرى شواغلها ومواقفها. وكنا قد أدلينا جميعا ببيانات قوية وحددنا أهدافا نبيلة من خلال إعلان ريو قبل ١٠ سنوات، وإعلان الألفية قبل عامين، وآخرها توافق آراء مونتيري وإعلان جوهانسبرغ. ومما له أهمية خاصة بالنسبة لوفدي التنويه إلى أن الشيء ذاته يسري على إعلان بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولكنه صحيح أن التقدم كان بطيئا في تلبية احتياجات فقراء العالم. وبشكل مماثل، لا تزال نوعية بيئتنا بعد عشر سنوات من مؤتمر قمة ريو وقدرتها على تحمل الأجيال القادمة تتراجع يوميا.

وفي مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ، انضمت ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى بلدان جزر المحيط الهادئ الأخرى لاقتراح عدد من المبادرات الموحدة التي تقدم إطارا لقيام شراكات مع البلدان المتقدمة بغية مساعدتنا على تنفيذ التنمية المستدامة. وتعكس تلك المبادرات شواغلنا المشتركة، ولكنها تعترف بتفرد كل دولة من دولنا الجزرية. ونأمل أن تساعد تلك المقترحات العملية في تحويل عقود من التصريحات إلى أفعال. ويشجعنا أن بعض جيراننا في المحيط الهادئ، مثل نيوزيلندا واستراليا، قد تقدموا فعلا بمقترحات محددة للشراكة، ونحن نتطلع إلى دعم منظومة الأمم المتحدة أيضا. وتقنعنا مثل هذه التطورات بأن مؤتمر قمة جوهانسبرغ سوف يسجل في الذاكرة بوصفه محطة بارزة في رحلتنا الطويلة.

أننا نقدر قرار المجتمع الدولي عقد مؤتمر بربادوس الاستعراضي القادم في عام ٢٠٠٤، ونتطلع إلى اعتماد أهداف ملموسة وجداول زمنية على الصعيد الدولي قبل حلول ذلك الموعد.

إن التنمية والبيئة مرتبطتان ارتباطا لا انفصام له. ولقد أعيد التأكيد على تلك الحقيقة في كل إعلان من هذه الإعلانات. وكلنا نعلم أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون حماية للبيئة، ولا يمكن تحقيق حماية للبيئة بدون تنمية مستدامة. كما لا يمكن للعالم أن يأمل في إعاشة ٦ بلايين نسمة مع هذا المستوى من الاستهلاك الذي نراه الآن في العالم المتقدم. والمستقبل يحتاج إلى تضحية: تضحية من الشمال، بأن ينتهج ممارسات معيشية أكثر استدامة، ومن الجنوب، الذي يتعين عليه إدراك أن طرق التنمية السابقة التي اتبعها الشمال لا تؤدي للأسف إلى مستقبل مستدام.

هذه المنظمة، قبل أي منظمات أخرى، هي التي ستتصارع مع تلك الحقائق المؤلمة. ويجب أن ندرك أن تلك الحقائق تشكل قضايا أكثر تعقيدا من بعض شواغلنا السياسية الجغرافية الأكثر شيوعا.

ومن بين الأمور الأخرى، يجب إيلاء اهتمام جديد لإصلاح الأمم المتحدة، فلا بد أن نقوم بأكثر من مجرد تعديلات هيكلية على الشكل التمثيلي لمنظمتنا. ويجب أن يأخذ هذا الإصلاح في الاعتبار أن العالم بأسره يعيد تقييم أساليبنا المعتادة في الحياة. ومع ذلك، يجب أن تكون هناك بداية. أولا وقبل كل شيء، ندعو جميع الدول إلى التفكير من جديد في إصلاح مجلس الأمن حتى يعكس واقع اليوم على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، نكرر تأييدنا لمنح اليابان وألمانيا مقعدين دائمين، وتأييدنا لنظام يكفل تمثيلا أكثر مساواة للبلدان النامية.

وتنخرط ولايات ميكرونيزيا الموحدة في معالجة كل ما يؤثر علينا من قضايا معروضة على هذه المنظمة. ولكن، نظرا لظروفنا الفريدة، ليس لدينا اختيار سوى إعطاء أولوية قصوى لحماية المحيطات والمناخ. ولقد كانت السياسة العالمية للمحيطات نقطة مشرقة في السنوات الأخيرة، خاصة من

حيث ارتباطها بالمحيط الهادئ. ولقد اختتمت حكومات جزر المحيط الهادئ مؤخرا أعمالها بشأن وضع سياسة إقليمية للمحيط ووضعت عددا من المبادرات الجديدة الإيجابية بشأن مصايد الأسماك وموضوعات أخرى مرتبطة بها. ومع ذلك، يهدد هذه المنجزات الإيجابية في سياسة المحيطات الانتهاك المستمر لسيادتنا المتمثل في الصيد غير القانوني ونقل المواد الخطيرة.

وقبل بضعة أسابيع، وتحديا للالتزامات الدولية، تواطأ عدد من أكبر القوى الصناعية في العالم مجددا على نقل شحنة أخرى شديدة الخطورة من المواد المشعة عبر إقليمنا. وبدون إخطار مسبق أو تأكيدات بالتعويض عما قد ينجم عن ذلك من أضرار، مرت تلك الشحنة على مسافة ٣٠ ميلا من عاصمة ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وكان التجاهل التام هو مصير احتجاجاتنا على هذا الانتهاك لمنطقتنا الاقتصادية الخالصة. ولابد أن تجد اللوائح الفعالة المتعلقة بشحن هذه المواد الخطيرة عبر المحيط طريقها إلى أولويات هذه الهيئة.

وبالمثل، فيما يتعلق بتغير المناخ، فإننا نرحب بالإنجازات الإيجابية التي تحققت في المفاوضات الجارية في إطار الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ، وخاصة بروتوكول كيوتو. ونشيد بتلك الدول التي انضمت إلينا في التصديق على البروتوكول، ونرحب، مع الترقب، ببدء نفاذه الوشيك. غير أن الحقيقة المؤسفة هي أن ١٠ سنوات قد انقضت منذ سريان الاتفاقية الإطارية – أي ١٠ سنوات أخرى من الضرر لمناخ الأرض.

لقد نجحت حفنة من البلدان في مواصلة عرقلة التقدم في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عالميا. ومرة أخرى، أناشد تلك الدول، كما فعلت في كل مناسبة أمام هذه الهيئة، بأن تعيد النظر في سياساتها وأن تدرك التداعيات الدولية المترتبة على تقاعسها عن العمل.

وأدعو تلك الدول إلى أن تتذكر الكلمات الحكيمة لرئيس الولايات المتحدة فرانكلين روزفلت، الذي قال:

> ”إن الحرية لا تجيز لأي مواطن فرد أو مجموعة من المواطنين ارتكاب أعمال لنهب الطبيعة بأسلوب يضر بجيرانهم، والإضرار بالأجيال القادمة من الأمريكيين بصورة خاصة“.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هناك إدراكا عالميا لحقيقة مشكلة تغير المناخ وأسبابها. وعلى ضوء ذلك الإدراك، لا يكفي أن تبدي معظم الدول استعدادها للقيام بالعمل. بل يجب أن يعمل الجميع معا لوضع استراتيجيات فعالة للتخفيف من الأضرار ومنع وقوع المزيد من الضرر، ولوضع وتنفيذ تدابير للتكيف للمجموعات الأكثر ضعفا.

ويبلغ تعداد السكان في ولايات ميكرونيزيا المتحدة زهاء ١٠٠ ٠٠٠ مواطن. وليس لدينا أي موارد طبيعية للوقود الأحفوري. وقد أصبحنا أكثر اعتمادا على استيراد الوقود الأحفوري خلال نصف القرن الأخير؛ ومع ذلك، فإن مساهمتنا في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عالميا محدودة للغاية. وإذ نتطلع إلى المستقبل، فقد التزمنا بتخفيض استخدامنا للوقود الأحفوري في إنتاج الطاقة توطئة للتخلص منه نهائيا. ولكن، لابد من الاعتماد على التكنولوجيات الغربية إن كان لنا أن نتحرك في اتجاه المصادر المتجددة للطاقة. وعليه، فإننا نشعر بالقلق إزاء سياسات البلدان المتقدمة النمو التي لا تولي اهتماما يذكر لتنمية تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

ونشعر بالقلق إزاء الرفض المستمر من جانب بعض الدول للبدء حتى في الاعتراف بطبيعة المشكلة المناخية، ناهيك عن اتخاذ إجراءات تدريجية للتصدي لها. كما يقلقنا،

في الوقت نفسه، أن بعض تلك الدول تخفض وجودها في مجال تقديم المساعدة إلى البلدان النامية. ويشعر البعض أنه في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة، بدأ المجتمع الدولي ينغلق على نفسه، في غطاء من الحرص على المصالح الذاتية.

ومما يستعصي على فهمنا أن الدول التي تدافع عن مُثُل العدالة والديمقراطية – تلك الدول التي نسعى إلى الاقتداء بمبادئها – تتخذ مواقف بشأن أهم المسائل الاجتماعية في وقتنا هذا تُغَلِّب فيها المصالح الخاصة. ولأسباب واضحة تماما، فإن هذه المصالح الخاصة تصر على أن أي مشكلة يمكن معالجتها في الوقت الملائم وعلى أساس طوعي. وشعبي يجد من الصعب عليه تماما أن يوفق بين هذه المؤثرات الخاصة والمبادئ التي تنادي بها تلك الدول.

إن الدورة السابعة والخمسين هذه تتيح فرصة صادقة للمجتمع الدولي ككل لأن يحيط علما بمؤتمراتنا الأخيرة، وأن يمسك بزمام المبادرة وأن يقودنا نحو تقدم ملموس في القضايا التي نتفق جميعا على أنها محل اهتمام مشترك.

وختاما، نُعرب عن خالص مواساتنا لضحايا الحرب والإرهاب والظلم السياسي والتدهور البيئي والعوز الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. وإننا نأمل ونبتهل إلى الله أن تؤدي إجراءاتنا، صغيرة كانت أو كبيرة، إلى عالم أفضل لهم ولنا جميعا.

ومع أن ولايات ميكرونيزيا المتحدة تمثل قوة صغيرة داخل مجتمع الدول، فإننا نتعهد بالمساعدة والتعاون الكامل نحو بلوغ هذا الهدف. ونثق تماما في كلمات السياسي البريطاني السير فرانسيس بيكون، الذي قال يوما: ”يخطئ كثيرا من يقرر ألا يفعل شيئا لأنه لا يقدر على أن يفعل إلا القليل“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس ولايات ميكرونيزيا المتحدة على بيانه.

اصطحب السيد ليو فالكم، رئيس ولايات ميكرونيزيا المتحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فراديك باندیرا میلو دي میتریس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

اصطحب السيد فراديك باندیرا میلو دي میتریس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فراديك باندیرا میلو دي میتریس، ، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دي میتریس (تكلم بالانكليزية): يشرفني، بصفتي الرئيس الجديد لجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، أن أَمثُل أمام الجمعية لأول مرة وأن أنضم إلى مداولات الدورة السابعة والخمسين هذه.

باسم مواطني سان تومي وبرينسيبي أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة السابعة والخمسين، وأرجو أن تتقبلوا أحر تحياتي وتحيات شعبي. أود كذلك أن أهنئ تيمور الشرقية المستقلة، التي ستصبح عضوا في هذه المنظمة عما قريب، وسويسرا، التي أصبحت عضوا من فورها. وبعد أن تصبح تيمور الشرقية عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي، نأمل أن يضمن ذلك لشعبها الشقيق الحق في أن يعيش متحررا من نزوع بعض جيرانه إلى الهيمنة.

إن قلة من الناس في العالم قد سمعوا ببلدي، سان تومي وبرينسيبي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دا كروز (البرتغال).

إن قليلا من الناس، حتى في هذه القاعة، يمكنهم العثور على سان تومي وبرينسيبي على الخريطة. إننا دولة جزرية صغيرة في خليج غينيا بالقرب من ساحل غرب أفريقيا. ونحن فقراء ومعزولون. ورغم العزلة، يواجه شعب بلدي نفس القضايا التي يواجهها كل بلد في العالم اليوم: أولا، كيف نحمي الأبرياء من أعمال الإرهاب والعنف والدمار الشامل؛ وثانيا، كيف نقضي على الفقر المدقع الذي لا يزال يبتلي نصف سكان العالم ويشلهم ويؤثر على شعوب كل بلدان العالم؛ وثالثا، كيف ننقذ بيئتنا ونحمي موارد العالم الطبيعية من التدهور والتدمير في نهاية المطاف.

إننا نستهجن الإرهاب بقدر ما يستهجنه أي شعب على هذا الكوكب. ونديين من يقتلون المدنيين ويستهدفون النساء والأطفال، ونقول لهم ''إنكم على خطأ في قتل الأبرياء مهما كان السبب ومهما كان القصد''. وهذا ما يعتقده شعب بلدي في سان تومي وبرينسيبي.

وبالتالي، أصاب الرعب أمتي الصغيرة بسكانها الذين لا يتعدون ١٤٠ ٠٠٠ نسمة، أي يمثلون جزءا ضئيلا جدا من سكان مدينة نيويورك، من جراء الهجمات التي وقعت على مركز التجارة العالمي والبنتاغون في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي. ونتقدم بتعازينا إلى من فقدوا هناك أصدقاءهم وأعضاء أسرهم من جميع البلدان. ونشارك في إدانة من قاموا بهذه الأعمال الفظيعة. ونطالب بالقبض عليهم وشل قدرتهم. هذا ما نراه.

ونتطلع إلى الأمم المتحدة من أجل القيادة. ونلجأ إلى الحاضرين في قاعة الجمعية العظيمة هذه إلى التكلم والعمل من أجل الحضارة والحرية والعدالة. وقد صورها السياسي الأمريكي هيوبرت همفري في أفضل صورة فقال:

> ''إن أبطال المجتمع العالمي ليسوا من ينسحبون عندما تحل الشدائد ولا الذين يمكنهم أن يتخيلوا آفاق النجاح أو عواقب الفشل، بل من يتحملون حرارة المعركة والقتال من أجل إقرار السلام في العالم من خلال الأمم المتحدة''.

وإني أشيد برئيس الولايات المتحدة على حضوره إلى نيويورك للتشاور وللاجتماع مع من يمثلون مجتمع الأمم. وهذا العمل يتماشى مع أفضل التقاليد الأمريكية وأكثرها إثارة للإعجاب.

وإذا أمكنني أن أستخدم كلمات توماس جيفرسون في إعلان استقلال الولايات المتحدة، فسأقول إن قرار الرئيس بوش بالإدلاء بخطاب في الأمم المتحدة عن مسألة العراق يبين ''احتراما لائقا لآراء بني البشر''.

وباسم شعب سان تومي وبرينسيبي، أعلن دعمنا غير المشروط للجهود المبذولة لحماية الأبرياء من أعمال الإرهاب وللدفاع عن شعوبنا من أسلحة الدمار الشامل. وعلى الأمم المتحدة أن تقود الطريق. وينبغي لدول العالم أن تعمل معا كدولة واحدة. وهذا واجب أدبي. وتقدم سان تومي وبرينسيبي ما لديها من موارد للمساعدة في هذا الجهد النبيل.

ولكن الحرب والإرهاب والعنف ليست التهديدات الوحيدة التي تتعرض لها حياة شعبنا. فالفقر الذي يقتل العديد من الملايين من الرجال والنساء والأطفال دون مبرر كل عام أكثر غدرا وتفشيا وإبادة حتى من الحرب نفسها. فالفقر صامت ولكنه فتاك. وهو لا يرحم. إنني أنتمي إلى بلد من أفقر بلدان العالم. ونحن نشعر بالامتنان لجميع من

أتوا إلينا وساعدونا منذ استقلالنا في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٥. وأغتنم هذه الفرصة لأشكركم جميعا.

ولكن لا يمكننا، بل ولن نستمر على ما نحن عليه اليوم، دون مياه نقية ودون رعاية صحية ودون كهرباء ودون فرص عمل ودون مدارس ودون بنية تحتية أولية حتى، أو القدرة على بنائها. ولا يمكن ترك سان تومي وبرينسيبي خلفكم. ولا نريد لحيِّنا في القرية العالمية أن يكون حيًّا للأقليات الفقيرة. بل نريد أن نكون جزءا من عصر الإعلام. ونريد أن نتلقى ونتعلم كيفية استخدام وإتقان التكنولوجيا التي تحقق الاستنارة والنفوذ والفرص. وقبل سنوات عديدة قال ابن لامع آخر من أبناء هذا البلد، الولايات المتحدة الأمريكية، إبراهام لينكولن:

”البيت المنقسم على نفسه لا يقوم. ولا يمكن لهذه الحكومة أن تبقى وتدوم ونصف مواطنيها عبيد والنصف الآخر أحرار“.

ويمكن أن يقال نفس الشيء اليوم عن الدول الثرية والدول الفقيرة في عالمنا. فالبيت المنقسم على نفسه – بيتنا، كوكب الأرض هذا – لا يمكن أن يظل نصفه أثرياء والنصف الآخر فقراء. علينا أن نحقق ما هو أفضل من ذلك.

إن سان تومي وبرينسيبي تقف الآن في مفترق الطرق من حيث التنمية. ونقع استراتيجيا في أهم منطقة نفطية في العالم اليوم، وهي المياه العميقة قرب الساحل الغربي لأفريقيا في خليج غينيا. ونجاح الاستكشاف من شأنه أن يجلب ثروة هائلة وقوة كامنة إلى بلدي. ولهذا تجد سان تومي وبرينسيبي نفسها في هذه اللحظة أمام فرصة نادرا ما تجدها الدول الأفريقية أو أنها وجدها في الماضي وبددها.

وقبل مائة عام فقط كان شعبي يعيش في عبودية. كنا نجمع الكاكاو من الشجر من أجل ثراء ملاك الأرض الأوروبيين البعيدين، بينما كنا نعيش في أغلال دون سكن لائق أو تعليم أو حتى كرامة إنسانية أساسية. ولكننا حققنا الكثير في وقت قصير جدا. وشعبي شجاع. ونحن أقوياء ومتحدون. وتقدمت سان تومي وبرينسيبي الآخرين في أفريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عندما تحولت من حكم الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب. وفي بلدي الآن ديمقراطية قوية وهو من أكثر البلدان استقرارا في أفريقيا. وإنني نتاج الانتخابات الحرة والنزيهة في بلادي، حيث انتُخبتُ قبل أكثر من عام، بوصفي ثاني رئيس ينتخب انتخابا حرا منذ استقلالنا عام ١٩٧٥. ووعدت شعبي بأن تكون سان تومي وبرينسيبي نموذجا للشفافية فيما يتعلق بالنفط والتنمية الاقتصادية المستدامة التي ترتكز على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والاقتصاد القائم على السوق الحرة والتنوع. وندعوكم إلى مشاركتنا في تحقيق أهدافنا.

وأود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الحالة التالية. إننا نهنئ اليوم بلدين على دخولهما كعضوين كاملين في الأمم المتحدة. ولكن مما يؤسف له أن مهمة إضفاء الصبغة العالمية على الأمم المتحدة لم تكتمل بعد. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة خاصة ببلد آخر يزيد عدد سكانه عن ٢٠ مليون نسمة ويحقق تقدما اقتصاديا واجتماعيا رائعا من خلال الديمقراطية، إلا أن المجتمع الدولي لا يزال متقاعسا عن الاعتراف به دولة مستقلة ذات سيادة. وأشير إلى جمهورية الصين في تايوان. وترجو سان تومي وبرينسيبي، بل تحث منظمة الأمم المتحدة على حسم هذه القضية بسرعة بوصفها قضية عدالة فتعلن قبول تايوان دولة مستقلة ذات سيادة.

هذا، وأتوجه إلى الأمم المتحدة مرة أخرى لكي أقول إن التحدي النهائي قد يكون أكثر التحديات التي تواجهها المنظمة صعوبة، وهو أن تنقض الأرض نفسها. وإنني أناشد من يمدون بالوقود مصانع العولمة ومن يدفعون

محركات التقدم والتنمية الاقتصادية. إنكم أنتم الذين تعرضون هذا الكوكب للخطر بما تحدثونه من تلوث. وأنتم الذين تجتثون الغابات وتحرقون الوقود الأحفوري وتسممون المحيطات، وتدمرون الغلاف الجوي وتتسببون في ارتفاع حرارة كوكبنا. وأنتم الذين يمكن أن تقودوا العالم إلى تطوير تكنولوجيات أنظف واستخدامات أنجع للموارد الطبيعية وطرق فعالة لإصلاح أرضنا وبحرنا وجونا. ولم يعد لدينا من الوقت الكثير.

يعيش شعب سان تومي وبرينسيبي على جزيرتين صغيرتين في المحيط الأطلسي. وإذا ارتفع منسوب البحار نتيجة للاحترار العالمي فإن بلدي الجزري الجميل سيختفي تحت الأمواج. ونحن نعرف أكثر مما يعرفه معظم الناس أننا إذا أفسدنا موطننا فلن يكون لنا مكان آخر نذهب إليه. يجب أن نتعايش مع النفايات التي ننتجها، ولا يمكننا أن ننمِّي بسرعة أشجارا تعوِّض الأشجار التي نقطعها. فإذا قطعنا الأشجار التي تظلل وتحمي غذاءنا – أشجار الموز وأشجار الكاكاو – فإننا سنعاني من مجاعة. وإذا وضعنا سموما في مياهنا ومواد كيميائية في أرضنا فإننا سنموت. ومهما نفعل لجلب الرخاء إلى أرضنا، يجب أن نفعله على نحو يحترم المياه والهواء والحياة البرية النباتية والحياة البرية الحيوانية التي تشكل بيئة جزيرتينا. ويجب أن نجد طريقة لإحراز تقدم يدعم ويديم الحياة بدلا من أن يدمرها. وكوكب الأرض في هذا المجال مثل سان تومي وبرينسيبي: إنه لا يعدو أن يكون جزيرة في الكون. يجب أن نكون حريصين. ويجب أن نفعل أفضل مما نفعل الآن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فريدريك باندير ي ميلو دي مينيزي، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد كجيل – ماغني بونديفيك، رئيس وزراء مملكة النرويج

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سنواصل المناقشة العامة. تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء مملكة النرويج.

اصطحب السيد كجيل – ماغني بونديفيك، رئيس وزراء مملكة النرويج، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أرحب بمعالي رئيس وزراء مملكة النرويج السيد كجيل – ماغني بونديفيك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بونديفيك (النرويج) (تكلم بالانكليزية): وقفنا بالأمس متَّحدين تخليدا لذكرى جميع الذين فقدوا أرواحهم قبل عام تقريبا. وقد كانت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الإرهابية هجوما علينا جميعا. ونحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أوضحنا هذا بجلاء قبل سنة تقريبا في هذه القاعة. واليوم نقف متَّحدين بتصميم لا يتزعزع في الكفاح ضد الإرهاب الدولي وفي الكفاح من أجل القيم والمثل العليا وحقوق الإنسان التي أقيمت على أساسها هذه المنظمة العظيمة.

وليتسنى لنا النجاح في كفاحنا ضد الإرهاب، يجب أن نفي بثلاث أولويات حاسمة. بادئ ذي بدء، نظرا لأن الإرهاب خطر عالمي، فإن استجابتنا يجب أن تكون عالمية

وشاملة. وليتسنى لنا النجاح، يجب الحفاظ على الائتلاف العالمي لمكافحة الإرهاب الدولي ويجب زيادة تقويته. ويجب أن نواصل بذل جهودنا المشتركة لمنع حدوث أعمال إرهابية واستئصال الإرهاب، وتقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية للعدالة. يجب ألا نسمح للإرهابيين بالحصول على أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن نواصل محاربة الإرهاب بجميع الوسائل اللازمة – السياسية والدبلوماسية والقانونية والمالية والعسكرية. ويجب أن نتأكد من أننا نحارب الإرهاب وفقا لشروطنا، متمسكين بالقيم والحقوق والحريات التي يكرهها الإرهابيون كرها شديدا.

ثانيا، يجب أن نعزز جهودنا المشتركة للحفاظ على السلم والأمن. ويتطلب الأخذ بنهج متعدد الأطراف لمواجهة التحديات العالمية وجود مؤسسات ذات صلة بالواقع وفعالة. وتتطلب التعددية الفعالة أمما متحدة قوية ومنظمات إقليمية فعالة. وتدعم النرويج دعما كاملا الجهود الرامية إلى تقوية الأمم المتحدة.

ثالثا، يجب أن نركز على الأسباب الجذرية. وأناشد جميع الدول الأعضاء محاربة التطرف والتعصب؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ وحل الصراعات واستئصال شأفة الفقر. ولهذا فإن الاستثمار في التنمية استثمار في السلام.

وقد حدد إعلان الألفية الأهداف بدقة، ونحن ملتزمون بها. ولا نستطيع تحمل تبعة الفشل. ويجب أن تقوم التنمية على شراكة دولية، تتحدد فيها مسؤوليات جميع الشركاء بوضوح.

وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ قبل أسبوع تقريبا، أكدنا من جديد على التزامنا بمبادئ واتفاقات ريو وأهداف الألفية والدوحة ومونتيري. وقد وفرت لنا هذه الاتفاقات والإعلانات مجتمعة قاعدة لتجديد الجهود التي نبذلها لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في التنمية المستدامة. وأظهرت قمة جوهانسبرغ أيضا أن النهوض بالتنمية وحماية البيئة يجب بأن يسيرا جنبا إلى جنب. والأمر متروك لنا الآن لنحقق كل ذلك. ويتطلب تحقيق هذا أن نلتزم بأهداف دقيقة وطموحة في إطار معظم مجالات الاهتمام الملحة. وقد حاولنا أن نفعل ذلك في جوهانسبرغ، لا سيما في مجالات المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي.

ويتطلب تحقيق هذا الأمر الاستثمار في البشر: التعليم واحترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة وتمكين الفقراء. ونحن بحاجة إلى تقاسم الثروة داخل الدول وبينها على نحو أكثر إنصافا.

ويتطلب تحقيق هذا قيادة شجاعة ومستنيرة. وحسن الإدارة لا غنى عنه للتنمية المستدامة.

ويتطلب تحقيق هذا مؤسسات دولية قوية تراقب وتعمل نيابة عنا.

أخيرا وليس آخرا، يتطلب تحقيق هذا موارد مالية. وأحث قادة الدول الصناعية على إحراز تقدم سريع نحو تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتزم النرويج زيادة المساعدة الإنمائية إلى ١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥.

ويجب كسر حلقة العنف في الشرق الأوسط. ويجب أن نساعد جميعا على إخراج الصراع من الجمود الذي وصل إليه. فلإسرائيل حق مشروع في الدفاع عن النفس، ولكن كارثة إنسانية تتكشف أمام أعيننا في المناطق الفلسطينية. وأحث الفلسطينيين على التعامل بفاعلية مع الإرهاب. يجب وقف الهجمات الإرهابية. وأحث حكومة إسرائيل على أن تعيد إلزام نفسها بالعملية السياسية مع وقف عملياتها العسكرية وسحب قواتها. فالعملية السياسية التي

تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتوفير الأمن لإسرائيل هي الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى السلام.

والنرويج بوصفها البلد الذي يتولى رئاسة اللجنة المخصصة للاتصال، فهي تتعاون مع المانحين الآخرين للمساعدة على إعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية ، مع ضمان إجراء إصلاحات في المناطق الفلسطينية من خلال عملنا في فرقة العمل المعنية بالإصلاحات الفلسطينية.

ويجب أن نواصل تقديم مساعداتنا في السنوات القادمة لأفغانستان، البلد المضطرب الذي مزقته الحروب. ونحن ندين الهجمات التي وقعت مؤخراً ضد قادة أفغانستان المعينين بطريقة قانونية، ويجب أن تستمر الحرب ضد مجموعات الإرهابيين المتبقية. وإنني أتعهد بتقديم دعم النرويج المتواصل لأفغانستان. وبوصفنا البلد الذي يتولى رئاسة فريق دعم أفغانستان، فقد ركزنا على حاجتها إلى مساعدة إنسانية ومعونة طويلة الأمد لإعادة البناء. ويعتبر الوجود الدولي المستدام أساسياً. ويقترب الآن موسم الشتاء وهناك ما يقرب من ستة ملايين شخص مهددين بالمجاعة. ويجب أيضاً ضمان حماية حقوق الإنسان وخاصة حقوق الفتيات والإناث.

ويجب أن يتعامل العراق مع قضايا نزع السلاح التي لم تحل بعد وفقاً لقرارات مجلس الأمن. وهذا يعني التعاون الفوري وغير المشروط مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. والأمر متروك لقيادة العراق أن تهدئ المخاوف الدولية وأن تثبت أن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل.

والأمر متروك لصدام حسين ليخرج من عزلته وليعيد العراق إلى صفوف المجتمع العالمي. ولم يتم بعد استنفاد الجهود السياسية والدبلوماسية لتحقيق هذه الأهداف. ولا بد أن يمتثل العراق فوراً لمطالب الأمم المتحدة. وتقع مسؤولية عدم الامتثال على العراق وحده. ولا بد أن ينبع أي إجراء يتخذه المجتمع الدولي من الأمم المتحدة.

ولا بد أن يظل المجتمع الدولي مشتركاً بصورة كاملة في حل الصراعات التي ما زالت سائدة في العديد من أرجاء أفريقيا. ويجب أن تواصل أطراف الصراعات إظهار الإرادة السياسية وضمان ترجمة التقدم الدبلوماسي إلى نتائج حقيقية في الميدان، بما في ذلك منطقة البحيرات الكبرى. ولقد عانى العديد من الناس لفترة طويلة جداً من الصراعات المسلحة.

ورأينا في عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا، أن التقدم ممكن حين يعمل الطرفان والأمم المتحدة معا وعلى نحو وثيق. ولابد أيضاً أن يركز البحث عن السلام والاستقرار في القرن الأفريقي على حل الصراعات في الصومال والسودان.

وظلت النرويج عبر السنوات مشتركة بفعالية كميسر في عملية التسوية لعدد من الصراعات المسلحة. ولقد شهدنا في سري لانكا تقدماً كبيراً أثناء الشهور القليلة الماضية. فقد تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة وجبهة نمور تاميل إيلام للتحرير ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في نهاية شباط/فبراير. وقد وضع الاتفاق أساس المفاوضات السياسية المباشرة والتي ستبدأ في تايلاند في الأسبوع القادم.

والنرويج ملتزمة بشدة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وحقوق الإنسان هي نقطة انطلاق تمكين الشعوب من اختيار إمكانياتها الكاملة وتطويرها. ونحن نشارك في الاعتزاز بقيم احترام حقوق الإنسان

والحريات الأساسية ، وسيادة القانون، والانفتاح والديمقراطية. ومع ذلك فالمبادئ والقيم المشتركة لا تكون ذات قيمة كبيرة ما لم تترتب عليها نتائج حقيقية يستفيد منها الفرد.

وتتعلق العديد من المشاكل التي نواجهها بصورة مباشرة بعدم الالتزام بذات حقوق الإنسان والقيم التي ألزمنا أنفسنا بها. ونحن نرى ذلك في بورما وفي بلدان أخرى أيضاً، وبوصفنا قادة، تقع علينا مسؤولية حماية مواطنينا. ويجب أن نركز على أمن البشر وحمايتهم من العنف. إذ يجري استهداف المدنيين أو استخدامهم أدوات للتخويف والإرهاب. ويتزايد تعرض النساء والأطفال للخطر. ويتعرض العاملون في مجال الإغاثة وآخرون من المتطوعين لمساعدة الشعب إلى هجمات مقصودة وإلى أعمال عنف. والتزامنا بالأمن البشري يعني أننا لا بد أن نطبق القانون الإنساني العالمي بفعالية.

إن بدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هو أمر غير مسبوق. وتشكل المحكمة خطوة حاسمة صوب إنهاء الإفلات من عقوبة معظم الجرائم ضد الإنسانية. ونحن نحتاج إلى محكمة مستقلة وفعالة وذات مصداقية. ويجب أن نعمل سوياً لتعزيز الالتزام الواسع النطاق بنظام روما الأساسي. ويجب أن يكون الهدف وجود محكمة جنائية دولية مقبولة عالمياً بحيث لا يستطيع أن يشعر بالأمان أي مرتكب لجرائم القتل الجماعي أو لجرائم أخرى ضد الإنسانية.

وإن تصميمنا على تعزيز التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي والديمقراطية وحقوق الإنسان هو أقوى وسيلة نملكها تحت تصرفنا لمكافحة الفقر والظلم، وأيضاً في الكفاح الطويل الأمد للقضاء على الإرهاب. ولا بد أن نستخدم كل التدابير لضمان الديمقراطية وإتاحة الفرصة لكل شخص على هذا الكوكب. وحينئذ فقط يمكننا أن نأمل في إيجاد عالم لن تحدث فيه أعمال إرهاب مريعة أو عدوانية أو إرهاب متطرفين.

لا يمكن أن يكون نظام التعاون المتعدد الأطراف من القوة والشدة إلا بالقدر الذي تريده الحكومات. ولا يمكننا أن نفكر جماعيا ونعمل بعد ذلك منفردين. ولا يمكننا أيضاً التفكير منعزلين ونتوقع أن نتصرف بصورة جماعية. ولهذا السبب نريد أمما متحدة قوية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء مملكة النرويج على خطابه الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد كيل- ماغني بوندفيك، رئيس وزراء مملكة النرويج من المنصة.

خطاب السيد كارلوس ميسا غييسبرت، نائب رئيس جمهورية بوليفيا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية إلى بيان السيد كارلوس ميسا غييسبرت، نائب رئيس جمهورية بوليفيا.

اصطحب السيد كارلوس ميسا غييسبرت، نائب رئيس جمهورية بوليفيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): من دواعي شرفي أن أرحب بفخامة السيد كارلوس ميسا غييسبرت، نائب رئيس جمهورية بوليفيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ميسا (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): أود تهنئة السيد يان كافان على انتخابه الذي يستحقه رئيساً للجمعية العامة في هذه الدورة. ونتمنى له كل النجاح. وأود أيضاً أن

أشيد بالأمين العام السيد كوفي عنان وبجهوده العالية القيمة لتعزيز السلام والتعاون فيما بين الأمم.

بالأمس أحيينا ذكرى ضحايا الهجوم الوحشي على هذه المدينة، والذي مثّل صورة صارخة للتعصب والتطرف وكشف عن الدوافع البشرية الأكثر وحشية. ولقد تأثرت كثيرا بذلك الحدث وأشعر أنه واجب عليّ أن أعرب باسم أبناء وطني عن تألمنا وتضامننا مع الذين فقدوا أحباءهم ومع جميع مواطني الولايات المتحدة في هذا الوقت العصيب.

ولكن كان ينبغي لهذا الحدث المؤسف في التاريخ أن يدفعنا إلى إعادة التفكير في عدد من المبادئ المتعلقة بالفكر العالمي الحالي بشأن التنمية، وهي مبادئ تمنع التنمية من أن تكون تنمية مستدامة على مر الزمن، وقد تقود، مثل سراب خطير، إلى انهيار البشرية بأكملها ويمكن أن تعرض مستقبلنا المشترك للخطر.

أقول هذا من وجهة نظر بلد ينضم، بطريقته المحدودة، إلى المسعى الجماعي لحل مشكلات رئيسية تمس مصير الكوكب بأكمله، وأنا على قناعة بأن مصير الجميع على المحك في بلدان العالم الفقيرة. إن الأشياء التي نفعلها، ولكن في المقام الأول الأشياء التي يفعلها من يملكون أكثر وفرضوا رؤية محددة للمجتمع والاقتصاد هي السائدة اليوم، سوف تحدد ما إذا كان طريقنا يقود إلى الأمل أم إلى كارثة للجميع.

وفي ٩ نيسان/أبريل ١٩٥٢ – قبل ٥٠ عاما – قادت بوليفيا المسيرة في ثورة سعت إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على السياسة وإنهاء الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والعرقي بغية إيجاد مجتمع وطني أكثر عدالة. ولقد حافظنا على مسيرة تلك الديمقراطية طوال السنوات العشرين الماضية وكنا دولة رائدة في تنظيم اقتصادنا. واليوم تستمر هذه العملية على أساس الاستقرار والحوار.

غير أن ما فعلناه لا يكفي وما زال الطريق أمامنا طويلا جدا، ولا بد أن نقطعه وسط أزمات وفوضى لم نتمكن من التخلص منها. والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها اليوم خطيرة وعميقة، وربما تقوض وتدمر كل ما حققناه. ويتعلق السبب في هذا الوضع بالفقر وعدم الإنصاف في توزيع الثروة الوطنية وعدم مصداقية الساسة وارتباطهم بالفساد وغياب الحلول للمشاكل اليومية الملحة.

ولقد أصبح فريقنا حكومة بوليفيا بعد تصويت شعبي أُجري قبل ٣٦ يوما بالتحديد، ونحن ملتزمون بالتصدي لهذه المخاطر بشكل حاسم. ونفعل ذلك في إطار ديمقراطي جديد لأن انتخابات ٣٠ حزيران/يونيه جاءت ببرلمان جديد ومتنوع. ولقد حدث ذلك بدون عنف أو تقلبات كبيرة في إطار من النضوج الديمقراطي والسياسي. وكان التأثير الرئيسي هو بهدم جدران الإقصاء، على أساس الاعتراف بالآخرين والتسامح والاحترام لرؤى العالم المختلفة.

ولأول مرة في تاريخنا يتم تمثيل جزء أساسي من سكاننا البوليفيين، الكيشوان والإيمارا والغوارنيا، بنسب عادلة. وأصبحت السلطة التشريعية المتسمة بالتعددية من النواحي العرقية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بيئة واعدة للحوار الشجاع حول مشاكلنا المستمرة. وإننا عازمون بقوة على أن يكون الحوار حقيقيا وبنّاء لأنه سيساعدنا على إيجاد طريق للعمل معا على الصعد السياسية والاجتماعية، في الوقت الذي نسعى فيه إلى حل هذه الأزمات والعمل بإخلاص على إنهاء الإقصاء الاجتماعي القائم منذ زمن طويل للسكان الأصليين والتمييز ضد النساء والأطفال والمسنين.

وأود أن أذكر بصفة خاصة عزم حكومتنا على جعل مكافحة الفساد سياسة للدولة. والجهد المخلص والحازم في هذا المجال سيمكن بوليفيا من التغلب على أحد العوائق الكبرى التي تواجه التنمية، وهو عائق يهدد بتدمير الأسس الرئيسية لمجتمعنا. ويأتي هذا العزم نتيجة مسار تاريخي خاضه حزبان سياسيان في بوليفيا: الحركة الوطنية الثورية وحركة اليسار الثوري. ولقد فهم زعيما الحركتين، غونزالو سانشيز دي لوزادا وخاييمي باز زامورا، أنه في مثل هذا الوقت من الضروري تنحية مصالح الحزب المشروعة والخلافات السياسية القديمة جانبا من أجل بناء مشروع لتحمّل المسؤولية عن بوليفيا. وهذه هي الاستجابة الوحيدة الممكنة لدولتنا في هذه المرحلة التاريخية. ولقد أدى هذا القرار إلى تحالف أفضى إلى مولد خطة بوليفيا الرامية إلى معالجة الأزمة من خلال برنامج طموح للاستثمار الحكومي ينشط الاقتصاد ويشجع إسهامات القطاع الخاص ويوفر الوظائف ويقلص التفاوتات الاجتماعية من خلال محاباة أكثر الشرائح ضعفا في مجتمعنا.

وتسعى خطة بوليفيا أيضا إلى التصدي لتحديات العولمة المعقدة وإعادة تحديد دور الدولة في تشجيع التنمية المستدامة، والاستجابة للمطالب المحلية والإقليمية، وإرساء سيادة كاملة للقانون مع وجود مؤسسات قوية وموثوق بها.

ونحن نعلم أننا لسنا وحدنا في هذا الأمر؛ فلقد رأينا مثل هذه الأفكار في أماكن أخرى في العقود الأخيرة. وبالرغم من ذلك، نطلب دعم المجتمع الدولي لجهودنا بشكل ملح. لقد انخرطت بوليفيا بإصرار في نضال من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بوصفها حتمية أخلاقية نؤمن بها حقا، ولكن من أجلها تكبدنا ثمنا كبيرا من حيث الأرواح البشرية والآثار الاقتصادية السلبية والاضطرابات الاجتماعية العنيفة. ولعله من الإنصاف أن تقوم الدول التي تتأثر بتعاطي المخدرات أكثر من غيرها – والطلب كما تعلمون هو العامل الرئيسي في هذه الدورة – بمنحنا دعماً متناسباً. وإننا مستمرون في الوفاء بالتزامنا. ولكننا ندعو المجتمع الدولي بصفة ملحة إلى إقرار مفهوم المشاركة في المسؤولية إقرارا كاملا، وهو المفهوم الذي تم تبنيه وترويجه في هذا المحفل أكثر من مرة.

ولا بد من التوصل إلى تضافر بين الجهود الداخلية والدعم الدولي من أجل تحقيق مستويات معقولة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال منطق جديد يعيد صياغة جميع أفكارنا السابقة عن التقدم والتنمية.

ولقد كانت قارتنا الأمريكية اللاتينية المنكوبة أمل الكوكب بالأمس وهي اليوم قارة تعيش حالة طارئة، فهي تواجه ضغطا اجتماعيا وانهيارا اقتصاديا واسعي الانتشار وتواجه تهديدا خطيرا بأن تتأثر بالتداعيات الدولية. ويريد بلدي من موقعه المتواضع أن يساعد في وقف هذه التوجهات من خلال تقديم نموذج لكيفية استخدام الحلول المبتكرة والديمقراطية في معالجة المشكلات والتغلب على الخلافات. ويدفعنا هذا إلى التأكيد على أن المعونة الدولية الأكثر فعالية هي التي تحترم قرارات وخطط البلدان التي تستخدمها. وفرض الوصفات الصارمة والأحادية الطرف تولد عادة مشاكل أكثر مما تحل المشاكل.

وإذا كانت المساواة هي أحد المطالب الأولى للبشرية اليوم فلا يوجد نظام أفضل من نظام التجارة الدولية العادلة. وتطالب الدول الفقيرة بإمكانية وصول منتجاتها إلى أسواق البلدان الثرية في ظل ظروف مناسبة. وهذه نقطة من النقاط الرئيسية في العلاقة بين الفقر والتوترات الاجتماعية في أكثر البلدان حرماناً ولسكانها. ولهذا السبب يمثل قانون الأفضليات التجارية لدول الأنديز خطوة إلى الأمام؛ بالرغم من أنها مجرد خطوة مشروطة، حيث أن القانون يُظهر رغبة دولة صديقة في تعديل علاقة مازالت غير عادلة.

ويجب أن نفهم التجارة الحرة من منظور جديد، حيث القواعد السارية مصاغة لتسد بشكل عقلاني الفجوة بين الغني والفقير، وهي الفجوة التي وصلت إلى أبعاد مخزية. ومن غير المقبول للدول المزدهرة أن تفرض قيودا علينا في حين أنها غير مستعدة لتطبيقها داخل أراضيها.

ولا يسعني أن اختتم هذا البيان بدون إعادة التأكيد على أن استعادة مركزنا كبلد متمتع بخط ساحلي على المحيط الهادئ تمثل عاملا هاما في سياستنا الخارجية.

إن هذا المسعى، الذي يتواصل منذ ١٢٣ عاما، ليس نتيجة لتصلب أو هوى؛ بل إنه يتصل بعدم كفاية مواردنا الاقتصادية والحواجز الجغرافية الهائلة التي تؤثر على قدرتنا التنافسية. وإن عدم وجود منفذ مباشر على البحر يشكل عائقا لنمو بلدنا ورفاه مواطنينا. واسترداد حق السيادة بالوصول إلى هذا المنفذ المطل على البحر ليس مجرد مسألة إقرار للعدالة بل هو ضرورة قصوى سنواصل من أجلها السعي إلى تضامن ومساندة المجتمع الدولي لنا، خاصة في الوقت الذي تم فيه خلال القرن الجديد تسوية صراعات مماثلة بعد أن استمرت قرونا.

وبوليفيا جزء من العالم، ومن خلال مشاركتها النشطة في منطقتها ستواصل الإسهام في عملية التأمل العميق بشأن نوع المجتمع العالمي الذي ينبغي لنا أن نقيمه، والذي نرغب في إقامته ونقدر، على أساس من تجاربها ومناهجها الخاصة بغية تحقيق التكامل وإقامة مجتمعها على أساس مزيد من المشاركة.

إننا ربما نمر بفترة من أصعب الفترات منذ انتهاء الحرب الباردة ولا بد لنا أن نضع تصورا لعالم أفضل ومختلف لا حظر فيه على أية أفكار ولا حدود للأمل في التطور.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أشكر نائب رئيس جمهورية بوليفيا على بيانه.

اصطحب السيد كارلوس ميسا غيسبرت، نائب رئيس جمهورية بوليفيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل ويليام غراهام، وزير العلاقات الخارجية في كندا.

السيد غراهام (كندا) (تكلم بالانكليزية): من خلالكم، سيدي، أود أن أهنئ السيد يان كافان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة وأن أؤكد له تعاون وفدي معه وهو يتولى مسؤولياته الهامة لهذه السنة.

بالأمس، وقفت شعوب العالم لكي تتذكر ضحايا الأحداث المؤلمة التي شهدناها قبل عام مضى. وقد أتيحت لي الفرصة أمس لحضور الصلاة المشتركة بين الأديان، التي تحدث فيها رئيس الجمعية العامة والأمين العام حديثا مؤثرا عن الطريقة التي ينبغي أن يعزز بها إحياء الذكرى عمل هذه المؤسسة بوصفها المنبر المكرس من أجل سلام العالم.

ويتشاطر الكنديون المشاعر المعبر عنها في هذا الاحتفال تماما. لقد كانت هجمات أيلول/سبتمبر الماضي ضربة قاسية ومدمرة للولايات المتحدة، بل ولنا جميعا. وإنني أعتز بأن أقول إن الكنديين وقفوا متضامنين مع أوثق حلفائنا في تلك اللحظات المروعة. وحين ضرب الإرهابيون ضربتهم في ذلك اليوم، فإنهم كانوا يهاجمون أيضا مبادئ القانون الدولي والأمن والإنسانية وكل ما يجسده ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن الرد الأمثل على تحديات ١١ أيلول/ سبتمبر هو أن نكرس أنفسنا من جديد للمثل والمبادئ التي أقيمت على أساسها الأمم المتحدة.

(تكلم بالفرنسية)

الآن، أكثر من أي وقت مضى، يكمن التحدي الأساسي الذي يواجهه كل بلد من بلادنا والأمم المتحدة في إدارة تكافلنا. فالتدهور البيئي وتفشي الفقر وانتشار الأمراض

والأوبئة، وتزايد التهديد الذي يشكله الإرهاب والجريمة المنظمة – هذه كلها مشاكل معقدة وخطيرة لا يمكن لبلد بمفرده أن يواجهها. ولكي ننجح، على بلداننا أن تعمل معا، مع الاستفادة في الوقت نفسه من خبرة المجتمع المدني. ويشكل مثل هذا التفاعل تحديا هائلا، والأمم المتحدة هي خير من يواجهه.

إن اعترافنا بتكافلنا لا يهدد سيادة كل منا على الإطلاق. وحقيقة الأمر، أن هذا الاعتراف يعطي كلا منا وسائل ملموسة بدرجة أكبر نستطيع بموجبها أن نعمل وأن ننجح من خلال تشاطرنا لمعلوماتنا ومواردنا ومبادراتنا.

لقد وجدت مبادئ تعددية الأطراف أفضل تعبير عنها في إعلان الألفية، الذي يوكل، عن حق، إلى ميثاق الأمم المتحدة دورا حاسما، لأن هذا الميثاق يمثل ما هو أكثر من دستورنا. فهو قلبنا وروحنا. وهو يوفق بين المصالح الوطنية وبين أعلى المعايير الأخلاقية التي يجب أن تنظم سلوك كل دولة من الدول. وبالنسبة لنا، فإن ميثاق الأمم المتحدة هو المفتاح الذي سيفتح الباب إلى عالم من السلم والأمن والعدل الذي نصبو جميعا إلى تحقيقه.

إن خطر الإرهاب يؤدي بنا إلى العمل معا، ويثبت على نحو مأساوي مدى اعتمادنا بعضنا على بعض. فهو يدلل على ضرورة إيجاد حلول متكافئة مع المهام الموكلة إلينا، حلول تعتمد فعاليتها على قيام شراكات جديدة بين بلداننا. ولا بد أن يكون رد فعلنا على الإرهاب قويا ثابتا، ويجب ألا نقدم أي تنازلات لعملاء الإرهاب، ولكن إن كنا نريد لرد فعلنا أن يكون فعالا بشكل حقيقي، لا بد من تعزيز أمننا الوطني واحترام الحقوق الأساسية. والواقع أن الحكم الديمقراطي والأمن يرسخان في المجتمعات التي تحترم فيها الحقوق والحريات، والتي تأخذ فيها المعارضة أشكالا إيجابية بدلا من أن تتبنى أشكال العنف.

وأكثر من هذا وذاك، فإن مكافحة الإرهاب تتحدانا أن نجد أساليب نفتح من خلالها قلوبنا وعقولنا على تنوع عالمنا وثقافاته وأديانه. وعلينا، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن ندعو إلى الحوار والتفاهم والتسامح إزاء الشعوب الأخرى. وبهذه الطريقة، سنساعد في القضاء على الكثير من الآلام من منبعها، تلك الآلام التي غالبا ما تترجم إلى زيادة في الكراهية والتطرف والتعصب من جميع الأشكال.

وقد أثبتت تعددية الأطراف قيمتها وجدارتها خلال العام المنصرم. فعلى سبيل المثال، قدمت عشرات البلدان مواردها وخبراتها لأفغانستان بوصفها أعضاء في التحالف ضد الإرهاب أو في إطار فريق دعم أفغانستان. كما أسهمت هذه البلدان في مختلف برامج الأمم المتحدة التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والحكومة التمثيلية.

وتعد الشراكة العالمية المنبثقة عن مجموعة الـ ٨ ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي اختتمت أعمالها في كاناناسكيس في حزيران/يونيه، مثالا ملموسا آخر لالتزامنا المشترك بمكافحة الإرهاب والتهديدات الأخرى للسلام. وكندا، بصفتها رئيسا لمجموعة الـ ٨، فهي مناصر قوي لهذا الجهد الأساسي الذي صمم لتعزيز الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي. وستواصل كندا العمل بغية إنجاح هذه المبادرة.

وفي كل الأوقات، كانت كندا مستعدة دائما لتقديم الدعم حيثما كانت إليه حاجة، ونحن نشجع المجتمع الدولي على أن يفعل ذلك أيضا. كما أننا نؤمن أن النهج المتعدد الأطراف يفيد في مواجهة التحديات البديهية التي تمثلها التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن توافق الآراء الذي تجلى في مؤتمر مونتيري يدعو جميع البلدان إلى العمل معا لتطوير شراكات عريضة القاعدة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

وفي هذا الصدد، يستدعي الوضع في أفريقيا عملا من جانبنا. إن تقاعسنا عن العمل لفترة طويلة كانت له خسائر كبيرة في شكل معاناة إنسانية. ولكن الأمل بدأ يلوح في الأفق. فالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والتي صممها قادة أفارقة عازمون على مواجهة تحديات التنمية الذاتية التي تمت المصادقة عليها في مؤتمر قمة كاناناسكيس لمجموعة الـ ٨، بناء على مبادرة من كندا، تسعى إلى تهيئة الظروف لشعوب أفريقيا على أساس من الحكم السديد والديمقراطية، مع إنهاء تهميش هذه الشعوب وإتاحة الفرصة لها لتحقيق الرفاه.

وإذ نجتمع هنا اليوم، لا تزال الأزمة الفلسطينية – الإسرائيلية في مأزقها المعروف، رغم أن الجميع يعرفون ما نحتاجه لاستعادة السلام. ونعلم جميعا أنه يجب وقف استهداف المدنيين وضمان أمن إسرائيل وأنه يجب إنهاء بناء المستوطنات وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني وأنه يجب على السلطة الفلسطينية أن تصلح نفسها على نحو ديمقراطي، كما أنه يجب استئناف مفاوضات السلام. ونعلم جميعا بإيجاز أنه يجب بناء طريق لمستقبل يعمُّه السلام، مستقبل تعيش فيه جنبا إلى جنب في سلام وأمن دولتان مستقلتان آمنتان وديمقراطيتان وقابلتان للبقاء هم إسرائيل وفلسطين.

وتطالب كندا السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل بالبدء مرة أخرى في سلوك الطريق المؤدية إلى إرساء السلام. وكندا، حكومة وشعبا، ستصاحبهما وتدعمهما في كل خطوة على هذا الطريق.

ونجتمع هنا اليوم أيضا في جو من التوتر الشديد الذي تسبب فيه استمرار تحدي العراق لإرادة المجتمع الدولي والآراء المختلفة التي تسود حولنا بشأن كيفية معالجة هذه الحالة وإنهاء الأزمة. ولا شك هناك في أن سبب التوترات السائدة اليوم هو رفض حكومة العراق المستمر للامتثال لالتزاماتها تجاهنا جميعا بموجب قرارات مجلس الأمن. فطيلة السنوات السبع الماضية، رفض العراق أن يثبت تخليه عن برامج أسلحته الكيميائية والبيولوجية والنووية، ولا يزال حتى الآن غير مستعد لأن يفعل ذلك. ولا شك في أنه يجب علينا جميعا أن نعمل معا لكي يفي العراق بالتزاماته الدولية.

ونرى أن قدرتنا على إيجاد حل لهذا التحدي، قدرة تتسق مع الإطار الدولي بل وتدعمه، ذلك الإطار الذي بذلنا جهدا شاقا لكي نقيمه منذ الحرب العالمية المدمرة الأخيرة، تلك القدرة ستحدد ملامح هذا الجيل وتستحدث سوابق قد تقرر اتجاه العالم في المستقبل. وفي هذا الإطار، ترحب كندا بالرسالة القوية التي أدلى بها الرئيس بوش هنا اليوم، مؤكدا التزام بلده بالعمل مع مجلس الأمن على حسم هذا التهديد الخطير لأمننا وسلمنا الجماعي.

ولهذا، نحث العراق على اغتنام هذه الفرصة دون تأخير وعلى إتاحة سبل الوصول الفوري وغير المشروط لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، وذلك امتثالا لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن. ومن الواضح أن المسؤولية تقع على حكومة العراق التي يجب أن تتخذ هذه الخطوة الآن. كما تقع المسؤولية علينا بنفس القدر لكي نضمن أن تخرج مؤسساتنا الدولية من هذه الأزمة متجددة القوة ومعززة.

وقد تكون هذه المؤسسات جديدة، مثل المحكمة الجنائية الدولية، وهي هيئة لها القدرة على ضمان سلامة نظامنا القانوني الدولي الذي يعتمد عليه الكثير من أجل الحل السلمي لخلافاتنا. وقد تشرفت هذا الأسبوع بحضور الاجتماع الافتتاحي لمجموعة الدول الأطراف هنا في نيويورك مع الكثيرين في هذه القاعة، وشجعني عمق الدعم الدولي السياسي والعام الذي تحظى به هذه الهيئة الجديدة.

وتريد شعوب العالم أن تضع حدا للإفلات من العقاب. وهي تصر على ألا يتجاهل قادتها بعد الآن الانتهاكات السافرة للقانون الإنساني الدولي مثل تلك التي شهدناها في القرن الماضي. وببساطة، فإن الإفلات من العقاب لن يُقبل بعد الآن. والدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على استعداد لتنفيذ الاقتراح الذي يقضي بأن ننفذ على أفضل وجه قواعد القانون التي توصلنا إليها باتفاقنا المشترك، وكذلك تلك القواعد التي نقبل تنفيذها ضدنا. وبالنسبة للدول الـ ٧٩ الأطراف التي حضرت اجتماع الدول الأطراف، وللدول المراقبة الكثيرة التي توشك أن تصدق على نظام روما الأساسي، فلا يزال هدفنا العمل بحسم وتعاون لجعل المحكمة حقيقة.

وتمثل المحكمة الجنائية الدولية تغيرا رئيسيا في الطريقة التي يعمل بها العالم. فالعصر الذي نعيش فيه يتطلب نُهُجا مبتكرة كثيرة مثل هذا النهج. وعلى سبيل المثال، استجابة لنداء من الأمين العام، أنشأت كندا مع دول أخرى اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتدخل وسيادة الدولة. وتقريرها الشهير المعنون ''مسؤولية الحماية'' قد حول معايير الحوار من الانقسام بشأن التدخل إلى الاتفاق على مسؤولية الدولة عن حماية شعبها. ويفترض التقرير أن السيادة تستتبع تحمل مسؤوليات إلى جانب التمتع بحقوق، أي أن السيادة مسؤولية. وعندما لا تتمكن أو لا تريد الدول أن توفر الحماية لشعوبها، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية التدخل مؤقتا وتوفير تلك الحماية. ونرى أن التقرير يمثل فرصة لكي نعزز الأمم المتحدة في مهمتها الأمنية الجماعية. كما أن التقرير يتيح أيضا فرصة تأكيد دور الأمم المتحدة الأساسي في بناء المعايير وإتاحة طرق أفضل لمنع المعاناة الإنسانية أو التخفيف منها عند الحاجة.

وجزء من مسؤوليتنا المشتركة عن تعزيز مصداقية المؤسسات المتعددة الأطراف أن نعالج عيوبها، بما في ذلك عيوب الأمم المتحدة نفسها. ومما يشجعنا تشجيعا كبيرا أن الأمين العام ونائبه لويز فريشيت يقترحان إصلاحات تنظيمية واسعة النطاق. ويمكنهما أن يعولا على دعم كندا. ونؤيد أيضا الإصلاح في مجالات أخرى، وبخاصة فيما يتعلق بهيئة نزع السلاح المحتضرة تقريبا وتقدمها البطيء بشأن قضايا عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ حيث طغت مشاكل عديدة تتعلق بالامتثال على المكاسب التي تحققت مؤخرا، مثل برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمفاوضات المعنية بمدونة دولية للسلوك المتعلق بالقذائف.

ومن المؤكد أن هناك مشاكل تتعلق بالتعددية وبالمؤسسات التي أنشأناها، إلا أن هذا يجب ألا يشككنا في الرغبة في إقامة نظام فعال يرتكز على القواعد. ويجب أن يكون هدفنا معالجة هذه العيوب أنَّى رأيناها وإصلاح ما يجب علينا إصلاحه، وأن نرد أثناء هذه العملية على الانتقادات التي يوجهها المرتابون في وجود عالم متكافل. ولن نقنع المتشككين إلا عن طريق إقامة مؤسسات أفضل لتنفيذ حكم القانون الدولي والتوصل عالميا إلى حلول لمشاكلنا المشتركة.

إذن دعونا نتبنَّى التعاون، لا الانقسام. ونوسع نطاق سيادتنا بتجميعها. ولنكن شركاء في المؤسسة الأكبر لبناء السلام والحرية. فلا يمكن لبلد واحد أن يواجه وحده جميع تحديات عصرنا. ولنثق في إنسانيتنا المشتركة. ولنجعل الأمم المتحدة أداتنا الرئيسية لتحقيق السلام. وأتعهد للجمعية اليوم بأن كندا لن تألو جهدا في القيام بذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دومينيك غالوزو دي فيلبان، وزير الشؤون الخارجية في فرنسا.

السيد غالوزو دي فيلبان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشيد بالعمل الرائع الذي يضطلع به الأمين العام الذي يعطي منظمتنا نفوذا لا مثيل له من خلال خصاله الشخصية الممتازة وروح الحوار التي يتمتع بها. وأهنئ السيد يان كافان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وأهنئ سويسرا أيضا على انضمامها إلى المنظمة، وتيمور الشرقية على انضمامها الوشيك.

قبل عام وقعت هجمات على نيويورك وواشنطن أصابتنا بالدهشة والذعر. ومن الآن فصاعدا لا يمكن لأحد أن يتجاهل الجانب المظلم للعالم. وهو الإرهاب الدولي الذي يجمع بين الأساليب المهجورة والتكنولوجيا ويخلط بين شبكات العمل الإجرامية السرية والخطر المتزايد لانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وهؤلاء الخصوم العاتيون يتسللون إلى قلب الوضع العالمي المعقد. وهم يستغلون الإحباط والاستياء والكراهية والخوف. وهم يفسدون خططنا ويعلمون كيف يجدون نقاط الضعف ويحولون أسلحتنا ضدنا. كلا، من المؤكد أن العالم لا يعاني من القوة المفرطة. بل على العكس من ذلك، فهو يكتشف فجأة ضعفه الشديد.

وإذ نواجه هذه التهديدات، قد يبرز إغراء بالاندفاع إلى الأمام بشكل أعمى. ومن شأن ذلك أن يكون خطأ خطيرا. فلا يمكن أن تكون القوة الإجابة الوحيدة على هؤلاء الخصوم المراوغين الذين يتغيرون بصفة مستمرة.

هذا واضح في مثال أفغانستان. فتعبئة المجتمع الدولي مكنت من إسقاط نظام رجعي شمولي، آوى ودعم شبكة القاعدة، ووجهت ضربة قوية لبنى الإرهابيين التحتية. وكان هذا ضروريا، ولكنه غير كاف. يجب علينا الآن أن نعيد البناء؛ ويجب أن نساعد الشعب الأفغاني؛ وأن نواصل بذل جهودنا على الأجل الطويل، وأن نواصل عملنا لا من أجل تحقيق الاستقرار والديمقراطية فحسب، بل أيضا لتفكيك اقتصاد المخدرات والاتجار غير المشروع الذي يغذيه.

إن القوة وحدها لا طائل من ورائها في كثير من الأحيان، وهذه هي إحدى سمات عصرنا. فنحن نعيش في عالم يعتمد بعضه على بعض، حيث يمكن أن يكون السبب والنتيجة متباعدين ولا توجد بينهما علاقة مباشرة ولا يمكن التنبؤ بالنتيجة. يجب أن نحرص على ألا تؤدي تدخلاتنا إلى حالات إحباط جديدة أو إنتاج اختلالات جديدة أو إشعال نيران لا نستطيع إطفاءها.

وقضية العراق نموذج لهذه الحالة الجديدة. فهو بلد تحدى سلطة مجلس الأمن لعدة سنوات. إنه نظام يشكل تهديدا خطيرا للأمن، لا سيما أمن شعوب منطقته، نظرا لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويشكل سلوكه سببا مباشرا للمعاناة الشديدة التي يعيشها شعبه.

هل المجتمع الدولي قلق؟ طبيعي أنه قلق. هل بوسعه أن يستمر في قبول هذه الحالة؟ قطعا لا. هل ينبغي له أن يتخذ إجراء ما؟ هذا واضح: فالوضع الراهن لا يمكن أن يستمر. وتصميم فرنسا على تحقيق الامتثال للقانون تصميم مطلق.

يجب أن نتخذ إجراء ما، وأن نفعل ذلك بفعالية. يجب أن نتصرف ولكن دون المجازفة بالوصول إلى نتائج عكسية لما نسعى لتحقيقه. ويجب أن نحرص على عدم تفاقم حالة مثيرة للقلق أساسا. يجب أن نتصرف، ولكن توجد فخاخ كثيرة. فالتدخل المحدد سياسيا أو قانونيا على نحو سيئ أو الذي يتم تنفيذه على نحو سيئ لن يحظى بالدعم

الضروري الواسع النطاق؛ وقد يعبئ الرأي العام في المنطقة ضده، وقد يستفيد منه نظام بغداد المعزول حاليا؛ وأخيرا، فإنه قد يؤدي إلى زيادة حدة التوتر في الشرق الأوسط وخارجه في وقت ينبغي لنا أن نعمل ما هو عكس ذلك وأن نضاعف جهودنا للعودة إلى مسار الحوار والسلام.

كيف يمكننا تجنب هذه الفخاخ؟ كيف يمكننا أن نحقق النجاح؟ لا يوجد سوى طريق واحد، وهو طريق يتطلب جهدا كبيرا. إنه طريق المسؤولية – المسؤولية الجماعية. فعالم اليوم عالم يعتمد بعضه على بعض. واستقراره يهمنا جميعا. ويجب أن نسهم فيه جميعا.

يجب أن يعتمد المجتمع الدولي التدابير الضرورية بعد دراسة عميقة وشفافة. وأي إجراء للقيام بعمل وقائي من جانب واحد سيكون خطيرا، يجب أن نحرص على تجنب أي شبهة بالتحيز أو الظلم. وهذا هو الطريق الوحيد الذي يكفل ألا يؤدي أي عمل لإنفاذ القانون واستعادة الأمن إلى زيادة انعدام الأمن. فهذا هو أفضل ضمان للفعالية.

ولهذا السبب، تدعو فرنسا في حالة العراق إلى أن يكون التحرك مشروعا تماما من خلال مداولات جماعية. ويتطلب خطوتين متتاليتين. أولاهما، يجب أن نجدد تأكيدنا جميعا على ضرورة عودة مفتشي الأمم المتحدة وأن نطالب العراق بأن يمتثل أخيرا لالتزاماته بموجب القرارات التي اتخذها مجلس الأمن منذ عام ١٩٩١، وأن يفعل ذلك وفقا لجدول زمني محدد. هذا هو هدف المجتمع الدولي. وهو يصب أيضا في صالح العراق. وإذا أصرت بغداد على رفض السماح للمفتشين بالعودة دون شروط، فإن عليها أن تتحمل العواقب. وعندها، ينبغي أن يحدد مجلس الأمن التدابير التي ستتخذ، دون استبعاد أي خيار. وسيجري توضيح المسؤوليات. يجب أن يكون العالم قادرا على العمل. ولكنه يجب أن يعمل على نحو متماسك وفعال ومستدام. هذا هو التحدي الحقيقي لقيمنا وديمقراطياتنا الذي نواجهه اليوم.

لقد زرت مؤخرا الشرق الأوسط والبلقان وأفغانستان. وأدركت مدى قوة التطلعات إلى السلام، والآمال في تحقيقه. ولكني رأيت أيضا مدى الحاجة إلى توحيد جهود وطاقات الفئات المختلفة وتركيزها على مطمح جماعي.

ولا توجد قوة تستطيع أن تتحمل بمفردها اليوم الحفاظ على التوازن في العالم. ويتطلع العالم إلى هيكلة نفسه حول أقطاب الاستقرار والتقدم. وبالإضافة إلى الولايات المتحدة، بديهي أنه من المحتوم أن يشكل الاتحاد الأوروبي أحد هذه الأقطاب، بالإضافة إلى الاتحاد الروسي والصين واليابان والهند، من بين دول أخرى. وفي المستقبل، يتعين على كل طرف فاعل أن يقدم مساهمته في هذا الجهد. إنه مشروع مشترك يجب أن نبنيه.

هذا هو المطمح الذي يستلهمه الاتحاد الأوروبي والذي يحكم تصرفات فرنسا داخله. ويؤكد الاتحاد دوره على الساحة الدولية في خدمة السلام والازدهار. وتتوفر لدى الاتحاد الوسائل الدبلوماسية والدفاعية المناسبة. وبغية حدوث توسيع كبير في الاتحاد، فإنه ملتزم أيضا بصياغة جديدة حقا لمشروعه. وهذا هو غرض الاتفاقية المعنية بمستقبل أوروبا، التي تستند إلى مبادئ الديمقراطية والفعالية لأوروبا مستقبلا. وبهذه الطريقة، يسهم الاتحاد في الاستقرار داخل القارة وخارجها. وأخيرا، يوفق النموذج الأوروبي على نحو فريد بين متطلبات التلاحم الاجتماعي والأداء الاقتصادي لتعزيز خطة مشتركة، مع احترام تنوع الجميع. ولهذه الأسباب جميعا، فإنني واثق من أن صوت أوروبا يوفر عناصر لمواجهة تحديات عصرنا الكبيرة.

واليوم، يجب تشاطر القوة في جميع جوانبها، ومن الضروري أن نستمع إلى النهج ووجهات النظر المتنوعة. والحوار بين الثقافات أساسي. فهو وحده الذي يمكننا من فهم قضايا عصرنا الرئيسية، وذلك من خلال أخذه في الحسبان تاريخ وتطلعات كل شعب وكل بلد. وهو وحده القادر على منعنا من الأخذ بمفهوم للعالم ضيق للغاية يقوم على الجهل والخوف من الآخر. وهذا الحوار وحده هو الذي يمكن أن يوجهنا لجعل الإنسان محور شواغلنا وفي صميم عملنا والتزامنا المشترك.

وتعني المشاركة الاستجابة لما يقتضيه التضامن. فالفقر المدقع والمجاعة والأوبئة والأزمات المالية جميعها عناصر تسهم في الفوضى وإثارة عدم الاستقرار. والإرهاب يتغذى على هذه الأشياء. ويجب أن يكون السخاء ملازما للقوة. وهذا هو واجبنا السياسي والمعنوي. وهذا يصب أيضا في مصلحتنا.

ولذلك، تعهدت فرنسا بزيادة مساعدتها الإنمائية، التي ستزاد بنسبة ٥٠ في المائة على مدى السنوات الخمس القادمة.

ونظرا لقرب بلدي جغرافيا من أفريقيا، وبسبب الروابط التاريخية والثقافية معها، فإنه يشعر بصداقة عميقة مع أفريقيا. ويشعر بمسؤولية خاصة تجاهها.

وتحتاج تلك القارة، أكثر من غيرها، إلى تضامن المجتمع الدولي أثناء الأوقات العصيبة التي تمر الآن بها: الصراعات العديدة الدائمة؛ وعودة شبح المجاعة؛ والصعوبات الاقتصادية؛ ومأساة الإيدز التي تصيب الآن قرابة ٣٠ مليون أفريقي.

ولكن أفريقيا غنية بإمكانياتها وغنية بحماس شبابها وبطاقة مجتمعها المدني وغنية بذاكرتها وتقاليدها وبكنوز الحكمة التي لنا أن نتعلم منها الكثير. وتبذل اليوم جهود مهمة للدفع إلى الأمام بعجلة حقوق الإنسان والديمقراطية ومكافحة الفساد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى نمو قوي ومتوازن. ويشهد إنشاء الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على رغبة القارة في الإمساك بزمام تنميتها، في سياق شراكة متجددة مع البلدان الصناعية. فلنبدأ في الإشادة بتلك الجهود وتدعيمها.

وعلى وجه الخصوص، لا بد أن نساعد أفريقيا للتحرك إلى الأمام على مسار حل الصراعات في سري لانكا وليبريا وإريتريا وإثيوبيا والسودان. فتلك الصراعات مبعث قلق لنا جميعاً لأنه لا توجد أزمات تقتصر على مكان حدوثها. وعدم الاستقرار ينتشر. ولا بد من تعبئة المجتمع الدولي.

وفي منطقة البحيرات الكبرى، يجب تنفيذ الاتفاقات التي تم توقيعها في لوساكا وبريتوريا ولواندا. ويجب أن تؤدي إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى نزع سلاح المجموعات المسلحة، وإلى المصالحة والعودة إلى السلام.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، فمن الجيد أن مجلس الأمن وفي أحدث قراراته، القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢)، قد أعطي السيد جيمس بيكر الوقت للعمل على التقريب بين الطرفين.ويجب استخدام هذا الوقت لإحراز تقدم.

ولا بد أن نظل منخرطين في منطقة البلقان، ويجب تعزيز التقدم المحرز هذا العام في كوسوفو وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي البوسنة والهرسك. وقد أصبح الربط بين البلقان وأوروبا من خلال سيادة القانون والديمقراطية أملنا جميعاً الآن أكثر من أي وقت مضى.

وفي الشرق الأوسط، يجب أن نخرج من الطريق المسدود ونستعيد الأمل. فالوضع سيزداد سوءاً ما دام الطرفان سجيني منطق العنف. وهناك حاجة ملحة إلى اتخاذ

إجراء ما. ولا بد أن تستخدم السلطة الفلسطينية كل السبل المتاحة لمنع الأعمال الإرهابية. ومن أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على الاستمرار وديمقراطية على أساس حدود عام ١٩٦٧، يجب أن تواصل السلطة إصلاحاتها وخاصة في سياق المؤسسات.

وبينما تريد دولة إسرائيل، من جانبها، وبصورة شرعية، أن تدافع عن نفسها ضد الإرهاب، فلا بد أن تفعل ذلك باحترام القانون الدولي. ولا يمكن أن تحل ضرورات الأمن محل السياسة. ويجب أن تتوقف عملية بناء المستوطنات ولا بد أن تنسحب القوات الإسرائيلية المسلحة من الأراضي المحتلة بالصورة التي يطلبها مجلس الأمن. ويجب اتخاذ تدابير على وجه السرعة لتحسين الوضع الإنساني والاجتماعي للشعب الفلسطيني حيث أن هذا الوضع يثير الجزع الآن.

ويجب إعادة إطلاق العملية السياسية بمساعدة ''المجموعة الرباعية'' على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهي العملية السياسية التي وافقت جميع الدول العربية التي اجتمعت في بيروت على الاعتراف بها بمبادرة من المملكة العربية السعودية. ونحن ندعم عقد مؤتمر دولي في تاريخ مبكر. ويجب أن يكون هدفه تحقيق سلام عادل وشامل ودائم، سلام مبني على تعايش دولتين داخل حدود آمنة ومعترف بها؛ ويضمن أمن الإسرائيليين ويوفر للفلسطينيين حياة عادية كريمة، سلام مبني على تسوية شاملة للصراع الإقليمي فيما بين إسرائيل وجيرانها.

ويجب ألا يؤدي الاهتمام الذي نوليه للأزمات الإقليمية إلى صرفنا عن المسؤولية التي نضطلع بها في مواجهة التحديات العالمية. والأمم المتحدة تؤدي دورها الكامل في مكافحة الإرهاب. فلنفعل مثل ذلك في مجالات الكفاح الكبيرة الأخرى التي تواجهنا في عصرنا.

ولنكافح دون كلل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. لقد اقترح رئيس جمهورية فرنسا أن يجتمع مجلس الأمن على أعلى مستوى في عام ٢٠٠٣، أثناء الجمعية العامة، وأن تكون له ولاية مزدوجة: النظر في سياسة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وإعطاء تلك السياسة زخماً جديداً.

ولنعبئ جميع أطراف التنمية المستدامة في شراكة جديدة بما يتطابق مع الالتزامات التي تعهدنا بها في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ. لقد حان الوقت لتقوية تعاون جاد للسماح بالحصول على جميع الموارد الأساسية مثل المياه والطاقة، والخدمات الاجتماعية الأساسية من قبيل التعليم والصحة والأمن الغذائي. ولنطالب أيضاً بالتصديق على بروتوكول كيوتو المعني بتغير المناخ.

ولنؤسس إدارة عالمية حقة للتنمية المستدامة ولنعطها التماسك الضروري. وتقترح فرنسا إنشاء مجلس أمن اقتصادي واجتماعي ومنظمة بيئية عالمية لتتيح لجميع البلدان – وخاصة بلدان الجنوب – إمكانية إسماع صوتها بشأن تلك المسائل.

وأخيرا فلنضطلع تماماً بمسؤوليتنا في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها فهي حقوق عالمية. ويجب تشجيع التقدم الذي غالباً ما يكون هشاً. ويجب معاقبة الانتهاكات العديدة في الغالب.

ولنعمل على تعزيز سلطة المحكمة الجنائية الدولية وعالميتها لنمكنها من ضمان عدم إفلات مرتكبي أشد الجرائم بشاعة على الصعيد الدولي من العقاب. وهذه الأداة الجديدة ضرورية لإيجاد عالم أكثر عدالة وديمقراطية يتسم بالاحترام الكامل لمبدأ المسؤولية.

ومن خلال اتفاقيات طموحة، دعونا نقدم حماية أفضل ، مثل التي نقدمها لأطفالنا، للمعوقين وضحايا

الاختفاء القسري والعذاب. ولنكافح الفساد. ونلزم أنفسنا بالتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقية عالمية ضد استنساخ البشر لأغراض إنجابية ،كما اقترحت فرنسا وألمانيا.

نعم، إن مبدأ المسؤولية الجماعية يقع في لب النظام الدولي. وهو في لب إجراءات الأمم المتحدة. ولكي تؤدي المنظمة دورها كاملاً ، لا بد أن تواصل إصلاح نفسها. ولا بد ، على وجه الخصوص، أن نزيد نسبة التمثيل في مجلس الأمن عن طريق زيادة عدد أعضائه. وتؤيد فرنسا على وجه الخصوص، تطلعات ألمانيا واليابان والهند.

إن الأمم المتحدة حجر أساس النظام العالمي. والأفكار السمحة والهامة التي رافقت ميلاد الأمم المتحدة، مباشرة بعد صراع عالمي دفع بالهمجية إلى حدود ما لا يمكن حتى التحدث عنه، ما زالت تحتفظ بكامل سماتها. العالم الحديث معقد ويبعث على الحيرة ولا يمكن توقع ماذا سيحدث فيه. ومن الضروري أن نستحدث تحالفاً جديداً بين الأمم بحيث نشترك في نفس المصير. فهذا هو مستقبلنا، وهذه هي فرصتنا. فعن طريق أعمالنا يجب أن نستجيب لتوقعات شعوب العالم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.